عقود جولات التراخيص: خصخصة النفط العراقي وفق القانون

م. كفاح عباس محيميد الجنابي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت
kefah.aljanabi@gmail.com

أ.م.د. صالح عبد عايد صالح العجيلي
كلية الحقوق/ جامعة تكريت
Dr.sal.aa@tu.edu.iq
٠٧٧٢٨٩١٨٦١٤

المقدمة :

١. أهمية الموضوع

بما أن القطاع النفطي كان ومازال يشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات دول العالم النفطية ومنها العراق، فكان من الطبيعي أن تتجه أنظار الولايات المتحدة وحلفائها والشركات النفطية التابعة لهم بعد احتلال العراق لإخراج هذا القطاع من سيطرة الدولة، ومن ثم السيطرة عليه من قبلهم بحجة إصلاح هذا القطاع كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل عن طريق خصخصة (Privatization) هذا القطاع ، مع هذا فإنه ليس العراقيون وحدهم من كان يأمل بالاستفادة من النفط الذي يشكل نسبة (١٢%) بالمائة تقريبا من احتياطيات النفط العالمية والذي يعادل ثالث اكبر مخزون نفطي عالمي، فإن تعطش الغرب لهذه الثروة جعلهم لا يرون شيء بالعراق يستحق الاهتمام مثل النفط. في واقع الحال فإن النفط كان هو السبب الجوهري وراء الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق. وقد عارض الرأي العام العراقي بقوة مشروع خصخصة النفط وتسليمه إلى شركات الأجنبية مرة ثانية. لكن بضغط من الحكومتين البريطانية والأميركية، فإن مجموعة من السياسيين والتكنوقراطيين العراقيين الذين جاءوا مع الاحتلال والمهيئين مسبقاً للقيام بخصخصة النفط العراقي مقابل حصولهم على منافع مادية ومناصب في الحكومة ساعدوا على ذلك فعلى سبيل المثال صرح وزير النفط العراقي والذي تم تعيينه، في أيلول ٢٠٠٣ بأن قطاع البترول العراقي يحتاج لخصخصة، وبعد مدة ركود غير مفهومة قاربت الأربع سنوات بعد استلامه لمهامه كوزير للنفط خرج الدكتور حسين الشهرستاني عن تأملاته وصمته طول هذه المدة فأعلن عن خطة أطلق عليها جولات التراخيص، مبدياً حماسا منقطع النظير لإنجازها في المدة المتبقية له في منصبه، وفعلاً تمكن في نهاية ٢٠٠٩من خصصة جزء من القطاع النفطي عن طريق ما يعرف عقود جولات التراخيص.

٢. إشكالية الموضوع:-

لقد استقبل المختصون والمهتمون بالشأن النفطي والتنمية الاقتصادية خطة الحكومة والوزير بحذر شديد، خشية أن تتعرض أغنى حقولنا النفطية المكتشفة والمطورة لخطر هيمنة شركات النفط المتعددة الجنسية، بينما شكك آخرون بها، معتبريها جزء من المخطط الأمريكي لاحتلال العراق الذي شكلت الثروة النفطية العراقية أحد أهم أهدافه. ولقد قدمت رسائل مذيلة بتواقيع لخبراء وموظفين سابقين في قطاع النفط العراقي طالبوه فيها بعدم المغامرة بخطته التي قد تعيد الشركات النفطية الأجنبية التي سبق أن أممت مصالحها في السبعينيات إلى استعادة نشاطها الاحتكاري في العراق، وحثوه بدلا عن ذلك على استثمار قدرات الكادر العراقي الوطني في التطوير، وتمويل عمليات التحديث والتطوير بقروض يتم سدادها بالنفط المستخرج من الحقول المطورة بتلك القروض. ولهذا فإن هذا البحث سيناقش مفهوم الخصخصة ويركز على نقطة أساسية وجوهرية بسياسة تطوير النفط العراقي، والمخطط الذي على أساسه تم منح الشركات الأجنبية حقوق استخراج النفط العراقي من خلال آلية عقود مشاركة الإنتاج و تأثيراتها على العراق وأهله، وماهي

الخيرات البديلة المطروحة أمام العراق؟ وهل العراق بحاجة فعلية للخصخصة وهذا وغيره من الأسئلة سنجيب عليها من خلال صفحات البحث.

٣. فرضية البحث:-

إن الخصائص التي تمتاز بها الصناعة النفطي في العراق تجعل من عقود جولات التراخيص (المشاركة بالإنتاج) أسلوباً لا يلائم تلك الخصائص، ويحمل ميزانية البلاد خسائر كبيرة لا حاجة له بها طالما كانت هنالك أساليب اكثر عملية وملائمةٍ للواقع النفطي العراقي وبماُيبقي الثروة النفطية ملكًا للشعب العراقي وبما يتوافق مع مبادئ الدستور العراقي الجديد ، ولاسيما المواد (١١٠-١١١-١١٢).

٤. منهجية البحث:-

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، إذ تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع ادبيات العقود النفطية التي تناقش دور هذه العقود في عملية التنمية الاقتصادية وفق مقتضيات الدستور الجديد. فضلاً عن الدراسات التي تناولت مفهوم الخصصة ودورها في زيادة فاعلية التحول من الاقتصاد العام إلى الخاص ايجابياتها وسلبياتها.ونود أن نلفت الانتباه إلى أننا تعرضنا هنا بالدراسة لعقود المشاركة باعتبارها المحك أو بالأحرى الأسلوب الذي تم منح عقود جولات التراخيص على أساسه . وعلى ضوء ذلك سوف نبحث بشيء من التفصيل معنى الخصخصة، ثم نبين عقود المشاركة، وذلك باعتبار أن هذا العقود تعد نقطة ارتكاز الصناعة النفطية الحالية في العراق. ونتناول أيضاً مؤشرات القطاع النفطي العراقي، فضلاً عن الخيرات البديلة للخصخصة، ولهذا اقتضت الضرورة العلمية أن نقسم البحث على ثلاث مباحث طبقاً للخطة أدناه:-

المقدمة

المبحث الأول:مفهوم الخصخصة ودوافعها وآثارها الإيجابية والسلبية.

المطلب الأول: مفهوم الخصخصة ودوافعهـــــا.

المطلب الثـاني: الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة.

المبحث الثاني: مؤشرات القطاع النفطي العراقي وفقاً للجولات التراخيص

المطلب الأول: مؤشرات القطاع النفطي العراقي

المطلب الثاني: نشأة عقود المشاركة(عقود جولات التراخيص)

المبحث الثالث: الخيرات البديلة للخصخصة ولأفاق المستقبلية

١- المطلب الأول: آلية منح الشركات حصة الدولة من العائدات.

٢- المطلب الثاني: الخيرات البديلة.

٣- المطلب الثالث: هل العراق بحاجة للخصخصة القطاع النفطي؟

الخاتمة

المبحث الأول
مفهوم الخصخصة ودوافعها وآثارها الإيجابية والسلبية

ازدادت الدعوة إلى الخصخصة بعد تحول استراتيجية التنمية من الأنموذج الاشتراكي الشمولي المخطط إلى الأنموذج الحر الرأس مالي الذي يعتمد ميكانيكية السوق فقد ظهرت الخصخصة بوصفها إحدى سياسات الناجحة المتبعة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلية بعد التجارب التي أدت إلى مستوى أداء من غير ما هو متوقع للقطاع العام في تحقيق الطموحات المعقود عليه. وبما أن المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول النامية، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل. وقد لجأت دول العالم إلى أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام تنسجم مع الواقع السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والحضاري لكل دولة، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استعمالاً هو أسلوب الخصخصة (Privatization)، والخصخصة هي ليس مثل ما يفهمه القسم بأنهامجرد قرار يتم تطبيقه بين لحظة وأخرى، ولا هي سياسة اقتصادية تترجم إلى الواقع بأسلوب الصدمة الخارجية؛ بل هي آلية اقتصادية يجب أن تكون نابعة من الداخل وتتخذ من التدريجية سمه في إثناء التطبيق . واستناداً إلى أهمية هذا الموضوع سوف يتضمن بحثنا هذا مناقشة الجوانب الرئيسية فيه من خلال تقسيمه على مطلبين: خصص الأول: لبيان مفهوم الخصخصة ودوافعها، وتناولنا في الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة.

المطلب الأول

مفهوم الخصخصة ودوافعهـــا

أصبحت الخصخصة الآن مفهوم لا يقتصر على ما ارتبط به في أذهان العديد من الناس وهو تحويل وحدات القطاع العام إلى الخاص، بل يتسع ليشمل مجموعة السياسات المتكاملة الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة، من خلال فكر ومبدأ القطاع الخاص وميكانيكية السوق من أجل التخلص من بيروقراطية القيود والمعوقات وعدم الإبداع التي يتميز بها عمل القطاعات المملوكة للدولة، والسماح للمنشآت للمنافسة الحرة في السوق المفتوح، الذي يتصف بكم غير محدد من البضائع والمعلومات المتاحة للجميع عبر الشبكة الدولية للمعلومات، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومع الحرص على ضمان حقوق الأخرين .ولما كان موضوع بحثنا يتعلق "بالخصخصة" فيجب أن ندرس مفهومها اللغوي والاصطلاحي ودوافعها، ولذلك سوف يُقسم هذا المطلب على الفرعين الآتيين:-

الفرع الأول

مفهوم الخصخصة privatization

بدأ يظهر استعمال مصطلح الخصخصة((Privatization)) في بريطانية في بداية عقد الثمانينات أبان حكم مارغريت تاتشر. فكان مصطلح جديد، فلا يوجد تعريف محدد له في قواميس اللغات الإنكليزية أو العربية؛ من أجل فهم هذه الظاهرة لا بد من إدراك معناها اللغوي والاصطلاحي بشكل الآتي:-

أولاً :- المعنـــــى اللغوي :-

إن حداثة استعمال مصطلح الخصخصة ، وعدم وجود جذور لهذه الكلمة في قواميس اللغة العربية كان السبب في ظهور عدد من المرادفات العربية الدالة علية ، إذ لم يتفق اللغويون العرب على ترجمة عربية واحدة، فظهرت عدد من المرادفات للدلالة على الظاهرة نفسها منها: (الخصخصة، والمخاصة ، والنقل من العام إلى الخاص، وتحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص، والتحويل نحو القطاع الخاص)[١]، ويعود السبب في تعددية المصطلحات العربية إلى تعدد المصطلحات الأجنبية المترجمة المستعملة للتعبير عن أوجه سياسات الـ Privatization ومنها(**Transfer of Ownership**،Denationalization **Transfer of Control**)[٢].إن جميع المصطلحات الأنفة الذكر تمثل صورة من صور متعددة للخصخصة ، فإذا ما تم جمع هذه الصور في أطار واحد فعند أذن يتضح لنا أوجه سياسية الخصخصة المتعددة التي بدأت بالظهور ضمن سياسات حكومة المملكة المتحدة إزاء منشآت القطاع العام التي شكلت جزءاً من برامجها

---

(١) .د. عصام رشيد ، دور جهاز المصرفي في عمليات التخصيص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ١٩٩٣، ص٤.

(2). Dountith , T, "The legal techniques of Privatization". (1994)

العام لتقليص أنشطة الدولة وتحرير قوى السوق أي إلغاء سلطت الاحتكار القانونية للدولة على القطاع العام. بغض النظر أن كانت الحكومة تحتفظ بملكية جزئية في المشروع ام لا [١].

ثانياً :- المعنى الاصطلاحي لـ Privatization

لقد تعددت تعريفات مفهوم الخصخصة، ولكن هناك شبه إجماع على ثلاثة مستويات للخصخصة هي:-

١. **المستوى الأول:**-الخصخصة المؤثرة (Effective Privatization)، وهي تشمل كافة أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كلياً أو جزئياً على القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص عن طريق بيع أسهم المؤسسات للجمهور وللشركات مقابل حصول الحكومة على مدفوعات مالية، إذ يحدث في هذه الأساليب تحول الملكية(Transfer of Ownership).عن طريق إلغاء أو التأميم[٢]، أو هي حسب تعريف ستيف هانكي (عملية نقل الأحوال وإعمال الخدمة من أيدي القطاع العام إلى القطاع الخاص . ومن ثم فإنها تشمل أنشطة تتراوح بين المشروعات مملوكة للدولة إلى التحلل من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون) [٣] .

٢. **المستوى الثاني:**-خصخصـــــــة الإدارة : وهي الخصخصة التي تؤثر في مستويات إدارة الملكية والتي تؤدي إلى تحول في أدارة مؤسسات القطاع العام ((Transfer of Control)). إلى القطاع الخاص إذ يتم عرض بعض الأنشطة التي يقوم بها القطاع العام لقطاع خاص، من خلال المقاولة أو التعاقد والذي قد لا يتطلب بالضرورة تحول في ملكية الدولة. وذلك بسبب ارتباط الكفاءة باستقلالية الإدارة عن سيطرة الحكومة[٤]، وهو ما يعرف عندنا عقد التزام مرفق عام، إذ عرفته المادة(٨٩١) من القانون المدني العراقي رقم(٤٠) لسنة ١٩٥١م، بأنه:-(عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين الحكومة وبين فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق مدة محددة من الزمن بمقتضى القانون)

٣. **المستوى الثالث:**-الخصخصة التحريرية أو الإصلاحية : يتصف هذا المستوى من الخصخصة بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني أن الخصخصة لا تستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة وهو [٥].

---

(١) .أ. صلاح عباس ، الخصخصة – مصطلح – التطبيق – مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص١.

(٢) . هناء السامرائي ، التخصصية والتنمية الاقتصادية (تجارب عالمية مختارة مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ١٩٩٤ ، ص٣-٤.

(٣) . ستيف .هـ.هانكي . (في الشرق والغرب) تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ترجمة محمد مصطفى . القاهرة ،١٩٩٠ ، ص١٣.

(٤) . عبد المنعم السيد علي ، القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص ، التخصيصية في مصر والعراق والجزائر نظرة تقويمية ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٧/أيار/١٩٩٠ ، ص٣٨-٣٩

(5). Dountith , T, "The legal techniques of Privatization". (1994)

الفرع الثاني
دوافع الخصخصة

إن الاتجاه العالمي لتحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في الدول المتقدمة والنامية على السواء، يعد من أكثر المتغيرات ثورية في التأريخ الحديث للسياسة الاقتصادية . لقد تبنت الحكومات الرأسمالية سياسات خصخصة القطاع العام في بداية الثمانينيات، بينما شهد عقد التسعينات من القرن الماضي قبولاً عالمياً على الصعيدين الفكري والتطبيقي في الدول المتقدمة والنامية في آن واحد، إلاَّ أن أهدافهم تختلف فهداف سياسة الخصخصة في الدول المتقدمة تتمثل في الآتي:-

- تقليل حجم ودور الدولة في التدخل في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وترك ذلك للأفراد.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشآت العامة التي تم خصخصتها.
- تقليل نفوذ ودور نقابات العمال في المؤسسات العامة،
- توسيع دائرة امتلاك الأسهم من قبل القطاع الخاص.
- تشجيع ملكية العاملين داخل القطاع العام.
- الحصول على الكسب السياسي.

أما في الدول النامية فإن أهداف سياسة الخصخصة تختلف لحد كبير عن نظيرتها في الدول الصناعية، إذ أن الهدف الأساسي من تطبيق برامج الخصخصة في الدول النامية هو محاولة علاج الأزمة الاقتصادية والمالية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

ولهذا نرى أن أغلب الدول النامية قد اضطرت للبيع مؤسساتها العامة تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية، ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفقاً لما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وذلك لعلاج الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول. وبرامج التكيف الهيكلي هذه هي عبارة عن حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، قد تختلف من دولة لأخرى، ولكنها بصورة عامة تركز على: سحب الدعم الحكومي عن السلع والخدمات ومؤسسات القطاع العام، وتخفيض الأنفاق الحكومي، ورفع أسعار الخدمات المحلية، ورفع أسعار الطاقة، فضلاً عن تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، هذا إلى جانب إنهاء الحماية غير الكمر كيه التي تتمتع بها الصناعة المحلية، وتخفيض الضرائب على السلع الأجنبية، وإحكام الرقابة على الائتمان، وتشجيع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك بإفساح المجال له في الاستثمار في كل القطاعات التي كانت حكراً لمؤسسات القطاع العام، ونسف الحدود الاقتصادية والثقافية بين الدول، والسماح للشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود بتقديم الخدمات، وهذا ما يعرف بالخصخصة[١]، وبذلك تكون الخصخصة هي الحل المناسب لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتهدف بصورة أساسية إلى علاج الأزمة المالية عن طريق تصحيح الآثار السلبية للأداء المالي لمؤسسات القطاع العام على الموازنة العامة، وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، فضلاً عن رفع كفاءة المؤسسات المخصصة، باعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من نظيره العام، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل للدولة.إلاَّ إنَّ ما يثير الانتباه أن عملية الخصخصة تجري بشكل أسرع في الدول الرأسمالية قياساً بالدول النامية وذلك للسببين الآتيين[٢]:-

---

(1)- Stein, H. (1992).De- industrialization, Adjustment, The World Bank and the Africa, World Dev. Vol.20, No.1. Ap. 83- 95.Great Britain.

(٢) .ستيف . هـ . هانكي . مرجع سابق، ص٣٣-٣٤ .

١. سهولة تحويل الملكية العامة أو طرح المشروع العام للاستثمار: ففي الدول الرأسمالية تعد مسألة شراء الأسهم مسألة مالية بحته، بل أن بيع الاستثمارات العامة يمكن أن يتخذ صورة بيع الأسهم الكاملة للشركات المملوكة للدول إلى إدارة هذه الشركات ، ففي الدول الصناعية المتقدمة لا أهمية ولا مشكلة في تحديد جنسية من يشتري أمولا الدولة ، في حين أنها تمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية، بسبب أن أغلب تشريعات الدول النامية لا تسمح الأجانب بتملك العقارات، فضلاً عن عدم أمكانية الرأس المال المحلي من شراء المشروعات الحكومية .

٢. إن البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية مختلفة إلى حد كبير فالقطاع العام في الدول الرأسمالية الذي يتحول إلى القطاع الخاص يصبح تحت نظاماً قانونياً جديداً ويدخل سوق التنافس المشروع بين السلع والخدمات المقدمة، بلا قيود مفروضة على الأسعار ومدخلات الإنتاج ، ويكون ضمن هيكل التجارة الدولية. أما أغلب الدول النامية فهي عكس ذلك، إذ أن فيها تشريعات قانونية ذات قيود شديدة حيال عمل النشاط الخاص، فيما يتعلق بما يمكن استعماله وفعله ، وإن أغلب المواطنين أصحاب الشهادات والكفاءة الفنية تفضل العمل في المشروعات العامة، وفضلاً عن ذلك يتم تحديد الأجور ومستويات الأسعار للسلع والخدمات بقرارات إدارية، وهذا التنظيم القانوني للنظام الاقتصادي في الدول النامية يختلف في نوعه عما هو موجود في الدول المتقدمة ويسبب مشكلات خاصة .

المطلب الثـــانـــي
الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة

إن تطبيق سياسة الخصخصة تعدّ جزءاً من سياسات الإصلاح الاقتصادي الشاملة ،وقد تركت هذه العملية مجموعة من النتائج والآثار في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سعت هذه السياسات إلى معالجتها كغرض أولي لها . ولذا سنحاول بحث الآثار المتوقعة عن تطبيق الخصخصة ومناقشتها من خلال وجهة نظر مؤيدها ومعارضيها .

الفرع الأول
الآثار الإيجابية للخصخصة

تعدَّ قضية الخصخصة أو دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير النظام الاقتصادي في الدول النامية من القضايا المهمة التي أثارتها تجربة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية الاقتصادية الشاملة ٠وتدور المناقشات في هذا الخصوص حول محورين أساسيين يتمثلان في إيجابيات الخصخصة على أساس خفض الأنفاق الحكومي، فضلاً عن رفع الكفاءة الاقتصادية.

أولاً: خفض الأنفاق الحكومي:

يعد الهدف من خفض الأنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد. وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفيما يخص مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة. وفي مثل هذه الحالة، فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الأنفاق الحكومي يعد مقبولاً. ولاسيما في الدول منخفضة الدخل التي تعتمد على مصادر التمويل الخارجية المشروطة دائماً، وبالتالي تذهب الموفورات التي تحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون والفوائد المترتبة على المدى القصير[1]، ولا يتوقع إن تؤدي عائدات عملية الخصخصة إلى زيادة الأنفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب. عليه فإن على مثل هذه الدولة أن تتبنى سياسة إصلاح اقتصادية شاملة

([1]).De Walle, V.N; (1989), "Privatization in Developing Countries" World Development ,Vol.,17, No.5.

بصورة صحيحة من خلال الحد من الأنفاق على المجالات التي لا يعد وجودها ضرورياً. والتجنب من أداء عدة أشياء في آن واحد بكفاءة منخفضة، وهذا يتطلب من الدولة الاتجاه نحو عمل نشط محدود بكفاءة عالية[١].

ثانياً: زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروع من خلال :

١. **رفع الكفاءة الاقتصادية**: عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، إن الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح هو رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق تحسين الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة. وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها. ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكميه بأدنى حد من التكاليف أو بإنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس التكاليف. واستناداً على ذلك، فإن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة التوزيعية وأيضا على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية(أي تناسب الإنتاج مع رغبات المستهلك بحيث تعكس أسعار السلع والخدمات في السوق تكلفتها الحدية) [٢]، وهي من أهم الحجج التي يستند إليها في الدعوة إلى إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية على أساس (أن القطاع الخاص يكون أكثر كفاءة من القطاع العام لان يعتمد على عنصر الربحية بدرجة أساسية ويسعى دوماً إلى زيادة العائد لان قراراته متعلقة بالإنتاج والتسويق ، لذا فإن الخصخصة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتخفيض التكاليف)[٣].

٢. **توسيع قاعدة الإنتاج :** - إن الأخذ بنظام الخصخصة يؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج تبعاً لارتفاع عدد المنتجين . فيزداد عدد أصحاب رؤوس الأموال الداخلة في الإنتاج السلعي والخدمي ، لأن المبادرات في شراء أسهم وسندات مشروعات المؤسسات العامة المعنية بالخصخصة ، تزيد من مشاركة المواطنين بشؤون الاقتصاد الوطني والاهتمام بوضع سياسة إصلاح الاقتصادية ملائمة لتطوير الإنتاج وكفاءته، ومن ثم توسيع المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى رفع مستوى السلع والخدمات، فضلاً عن تشغيل الكثير من العاملين في هذه المشروعات[٤].

٣. **إعادة توزيع الدخل القومي :**إن القيام بعملية البيع الكلي أو الجزئي لمؤسسات القطاع العام لصالح العاملين فيها وإشراكهم في إدارة المشروعات المعنية بالخصخصة سوف يساعد في إعادة توزيع الدخل القومي بين مكونات المجتمع على المدى القريب[٥].

٤. **إعادة توزيع العاملين :** أن تطبيق سياسة الخصخصة يساهم بشكل كبير بإعادة توظيف العاملين في المؤسسات طبقاً للمهارة الفنية والتخصص وحسب حاجاتها الحقيقية لليد العاملة بما

---

(1).Smith, L.D., and Thomson, A.M. (1991), The Role of Public and Private Agents in the Food and Agricultural Sectors of Developing Countries FAO Economic and Social Development ,Paper NO. 105.

(٢) .د. ناظم الشمري ، د. وفاء المهداوي ، تقويم التخصيصية في البلدان النامية مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق ، بحث مقدم إلى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة . بغداد، ١٩٩٣، ص١٠.

(٣) .عبد الحسين وادي العطية: الخصخصة في البلدان النامية ايجابياتها وسلبياتها . مجلة دراسات ، العدد ٢٥٠ العدد ١ كانون الثاني، ١٩٩٠، ص٨٧.

(٤) .علاوة نواري : خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية – دراسة تحليلية في أساس والأساليب والأثار ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،٢٠٠١ ، ص١-٣ .

(٥) .عبد الحسين وادي العطية، مرجع سابق، ص٨٦.

يسمح بإعادة التوازن بين إنتاجية العامل ومستوى الأجور ، وهي القاعدة الذهبية لمكافآت العاملين الماهرين في التوظيف بعيداً عن سياسة التوظيف لأسباب المحسوبية والمنسوبية وتكديسهم في المشروع وخلق بطالة مقنعة.

٥. **تخفيض الديون الخارجية :**أثبتت تجارب أغلب الدول التي طبقت نظام مبادلة الدين بالمشاركة انخفاض أعباء الدين الخارجي، ومفهوم هذا النظام أن يقوم مصرف أجنبي ببيع دين مستحق على جهات عامة محلية إلى مستثمر بخصم معين وعادة ما يكون المستثمر وفق نظام الخصخصة شركة متعددة الجنسيات عابرة للحدود تسعى إلى امتلاك أسهم رأس مال المشروع المعروض للخصخصة في البلد الدين[١].

الفرع الثـــانـــي
الآثار السلبية للخصخصة

بعد أن عرفنا الآثار الإيجابية للخصخصة في الفرع السابق، فإن في الجانب الأخر يقف المعارضين لها، ولاسيما في الدول النامية، والذين يرون أن للخصخصة آثاراً سلبية على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فيما يتعلق بسيادة الدولة بجانب البطالة، فضلاً عن الآثار الأخرى التي يمكن إدراجها على النحو الاتي[٢] :-

١. **أثر الخصخصة على سيادة الدولة**: تتأثر سيادة الدولة، عندما تقوم الحكومات بمنح استغلال الثروات الطبيعة إلى الشركات متعددة الجنسيات، فأننا هنا نكون أمام حالة دولة داخل دولة، فمصادر الدخل الرئيسية تتحكم بها الشركات، فضلاً على خضوع مساحات كبيرة من إقليم الدولة لسيطرة هذه الشركات.

٢. **إن القطاع العام يتميز بعدم الكفاءة والتطور:** في عملياته الداخلية، إذا ما قورن بالقطاع الخاص. وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها أن القطاع العام غالباً ما يكون محمي من المنافسة، وحصوله على رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى استعمال بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية.

٣. **اثر الخصخصة على العمالة الوطنية:** يعد هاجس الخوف من فقد الوظائف والبطالة من الأسباب التي تقف في مواجهة الخصخصة، إذ يترتب عن تطبيق برامج الخصخصة في العديد من الدول، تسريح أعداد هائلة من العمال الوطنين، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة إعادة تصنيف الوظائف أو إعادة هيكلية المؤسسات واستحداث وظائف جديدة تتسم بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي الاستغناء عن العمالة غير الماهرة، وقد سعت الولايات المتحدة لإيجاد وسائل فنية بديلة لمعالجة هذه المشاكل ومن بين الوسائل التي استعملت في التجربة الأمريكية ما يأتي[٣]:-

أ. **وضع نظام افضليه يلتزمه المتعهد :** عندما تنقل ملكية مؤسسة عامة إلى خاصة أول مرة تستطيع الدولة أن تطلب من الشركة أو الشركات التي تولت العمل أن تعطى أفضلية في التوظيف إلى العمال الحكوميين المستغنى عنهم .

---

(١) .علاوة نواري، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) .اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا ، تقيم برامج الخصخصة في منطقة الاسكو ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص٣٢ .

(٣) .ستيف.هـ. هانكي ، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥ .

ب.**نقل ملكية العامة على شكل مراحل:** ويكون ذلك على أساس جغرافي عادة أي يتم التنفيذ في منطقة واحدة ثم تليها منطقة أخرى، وفي هذه حالة يمكن نقل الموظفين العاملين الذين استغنى عنهم في منطقة الأولى إلى منطقة أخرى (لم تنقل ملكيتها بعد) لملىء الأماكن الشاغرة التي تنجم عن تنقلات الملاك الاعتيادية في الوظائف بسبب بلوغ المعاش أو الاستقالة أو النقل أو الوفاة .
ت.**مشروعـــــــات العمال :** ويعني منح موظفي الحكومة في أي مشروع مرشح لنقل ملكيته العامة ، الخيار في تكوين شركة خاصة بهم والتقدم بعطاء للحصول على عقد ومنافسة مقدمي العطاءات الأخرين . وهناك صورة أخرى مختلفة لهذه الفكرة وهي أن يطلب من إدارات العمال الدخول في المناقصة ضد مؤسسات خارجية ،من دون أن تطلب تحويلها إلى وضع شركة ، فإذا فازت الإدارة بالعطاء فإنها تواصل أداء العمل وفقاً لشروط عطائها ، أما إذا خسرت الإدارة فإن العمل يذهب إلى مؤسسة الخارجية الفائزة ، والتي قد تبقي قسم من العمال أو ستغني عنهم حسب الحاجة .

٤. **أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة:** وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح ،يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.
٥. **مخاطر تملك الأجانب للمشروعات الحكومية:** قد تؤدي إلى خروج الأرباح المتحققة من قبل المستثمرين الأجانب إلى الخارج. الأمر الذي يضعف من وضعية ميزان المدفوعات. فضلاً عن التهديد باستقلالية القرارات والإدارة في هذه المشروعات، إذ تصبح في يد المستثمرين الأجانب الذين سوف يعهدون الإدارة هذه المشروعات وفق مصالح دولهم[١].
٦. **عدم كفاءة المؤسسات العامة**: يعود في الحقيقة إلى عدة أسباب لا علاقة لها بالمسببات الاقتصادية. فكما هو معلوم أن للقطاع العام أهدافاً اجتماعية غالباً ما يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلاً في الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص للعمالة. وفي هذه الحالة فهي تساهم في أعاده توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، ولنفس الأسباب فإن المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها بل تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية٠كذلك أن أدارة مؤسسات القطاع العام تعاني من الروتين والبيروقراطية مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها٠
٧. **وتتمثل السلبيات الأخرى التي تواجه عملية الخصخصة[٢]**: بالاحتكار الطبيعي الذي تتمتع به مؤسسات القطاع العام مثل:(الصحة والإسكان والاتصالات والكهرباء والماء.... وإلخ) والتي تتسم بكثافة استثماراتها وعدم تعرضها للمنافسة كونها تستند إلى شبكة واسعة يتعذر على القطاع الخاص توفيرها ، وهذا يعني تحويل احتكار القطاع العام إلى احتكار القطاع الخاص مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مثل هذه الخدمات بمعدلات تفوق كلفتها الحقيقية (بدافع الربح) أو يؤدي إلى تقليص مثل هذه الخدمات في مناطق ذات الربحية المنخفضة (النائية أو الريفية) فضلاً عن إمكانية تواضع حجم الاستثمارات المطلوبة لإدامة انتتاج مثل هذه الخدمات فضلاً عن تجديدها وتوسيعها في الأمد الطويل ، أن محاولة الحكومة لوضع قيود وتقنيين سلوك القطاع الخاص فيما يخص ربحيته سيؤدي إلى استعمال طرق انتتاج كثيفة لرأس المال تزيد البطالة[٣].

---

(١) .علاوة نواري، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) .د. ناظم الشمري و د. وفاء المهداوي ، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) .د. ناظم الشمري و د. وفاء المهداوي ، مرجع سابق ، ص ١٥.

٨. **أن عملية نقل الملكية يترتب عليها:** انخفاض مخزون رأس المال في الأجل الطويل ، مما ينعكس على معدلات نمو الاقتصاد ، ومن ثم على عائدات الحكومة ، لاسيما اذا تم بيع المؤسسات العامة بقيمة اسمية تقل عن قيمتها الحقيقية عن طريق الأسهم المكتتب بها مما ينعكس أيضا في انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال التي تعد من أهم محددات الاستثمار في القطاع الخاص[١].

المبحث الثاني
مؤشرات القطاع النفطي العراقي وفقاً للجولات التراخيص

تعد عقود المشاركة بالإنتاج من الأساليب التعاقدية القديمة لتطوير إنتاج القطاع النفطي ، هذا الأسلوب الذي ترك العمل به من معظم الدول الرئيسة المنتجة للنفط؛ بسبب السلبيات التي تنتج عنه، إن اللجوء إلى هذا الأسلوب يعد بداية لخصخصة الصناعة النفطية في العراق من خلال منح الشركات النفطية العالمية سيطرة غير مباشرة على الحقول العراقية العملاقة. على الرغم من أن العراق يستطيع أن يعمل على تطوير القطاع النفطي ورفع مستوى الإنتاج من خلال كوادره الوطنية التي تمتلك خبرة كافية، فضلاً عن الخصائص التي يمتاز بها القطاع النفطي في العراق تجعل من اتفاقيات المشاركة بالإنتاج أسلوبا لا يلائم تلك الخصائص ويكلف العراق خسائر كبيرة لا حاجة له بها طالما كانت هنالك أساليب اكثر عملية وملائمةٍ للواقع النفطي العراقي وبماُيبقي الثروة النفطيـة والغازيـةُ ملكًا للشعب العراقي وبما يتوافق مع مبادئ الدستور العراقي النافذ. وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين: تناول الأول: مؤشرات القطاع النفطي العراقي وخصص الثاني: لبيان نشأة عقود المشاركة (عقود جولات التراخيص).

المطلب الأول
مؤشرات القطاع النفطي العراقي

تعد مرحلة الاستثمار المباشر في سبعينات القرن الماضي، العقد الذهبي للقطاع النفطي العراقي بمختلف مراحلـه بدءًا من الاستكشاف والتنقيب والحفر وصولاً إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للنفط الخام، إذ استطاع العراق بالاعتماد على شركة النفط الوطنية أن يصل ذروة إنتاجه من النفط عام ١٩٧٩م، إذ بلغ معدل الإنتاج ٣،٥ مليون ب/ي. لكن القطـاع النفطي تضرر بشكل كبير بعد ذلك نتيجة عدد من العوامـل، (الحـرب العراقيـة الإيرانية ١٩٨٨-١٩٨٠/ حالة الكويت عام١٩٩٠م، ومن ثم الحـصار الاقتصادي ١٩٩٠ الذي استمر حتى احتلال بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣)، كل هذه العوامل وغيرها من عسكرة الاقتصاد والأنفاق وإهمال القطاع النفطي، قد دمرت البنية التحتيـة وجعلت هذا القطاع عاجزًا، ليس فقط عن رفع مستوى الإنتاج بل أصبحت التكنولوجيـا التـي يستعملها في كل عملياته متخلفة وأصبحت معداته تعاني من الاندثار والقدم. وهنا سوف نتعرف على مؤشرات القطاع النفطي الرئيسة في العراق من ناحية الاحتياطي وتوزيعها الجغرافي وأهمية النفط العراقي بالنسبة للغرب لأهميتها في درستنا من خلال النقاط الثلاثة التالية:-

١. الاحتياطي الرسمي من النفط الخام والغاز الطبيعي :Oil and Natural Gas Reserves

أكدت الدراسات الجيولوجية التي أجريت أن العراق يحتوي على أكثر ٥٣٠ تركيبا جيولوجياً فيها احتمالات نفطية كبيرة جداً، وقد تم اكتشاف حوالي ١١٥ منها حتى الآن، وتبقى ٤١٥ تتطلب الاستكشاف. وظهر مـن التراكيب الـ ١١٥ أن هناك ٧١ تركيباً ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة مؤكدة تقدر بحوالي ما يقـرب من ١١٥ مليار برميل من النفط الخام ، وبذلك يصبح العراق

---

(١) المرجع السابق ، ص١٤.

يملك ثالث اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بعد كلاً من السعودية وايران [١]، ويشكل ما نسبته(١٢،٨%) من احتياطي أوبك[٢]،إن هذا الرقم يمثل الاحتياطيات الرسمية المؤكدة ، أما بالنسبة إلى الاحتياطيات غير المؤكدة ، فتشير الدراسات الأولية إلى وجود ٤١٥ موضعا غير مكتشفة ، قدر احتواؤها على نسبة تتراوح بين ٢٨٠ و ٣٦٠ مليار برميل هذه الأرقام لا تمثل واقع الاحتياطيات بصورة دقيقة جدًا،وكثير من هذه الاحتياطات مرشح للانتقال إلى صنف الاحتياطيات المثبتة لأن معظم الأرقام المنشورة تم تقديرها من قبل مؤسسات أجنبية، وليس من قبل السلطات الوطنية، وهذا راجع إلى عدم وجود أي نشاط استكشافي أو مسح زلزالي شامل في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، بسبب الأوضاع الأمنية والمشاكل الإدارية مع إقليم كردستان. أما من ناحية احتياطي الغاز الطبيعي فإن العراق يأتي في المرتبة الثامنة من بين دول أوبك في احتياطيات الغاز الطبيعي المثبت التي وصلت إلى ٣١٧٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٥ وهو بذلك يشكل نسبة ٣،٥ % من مجمل احتياطيات أوبك ، وتقدر الاحتياطات المحتملة بحدود ٩٠٠٠ مليار متر مكعب.

٢. التوزيع الجغرافي لحقول النفط:-

تتميز الحقول النفطية العراقية بعدة خصائص تجعلها مميزة عن بقية الحقول العالمية ، منها وقوعها على اليابسة وفي أعماق قريبة من سطح الأرض ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب كبر حجم احتياطاتها كما أنها لا تتضمن تركيبات جيولوجية معقدة بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور خاصة في الجنوب بسبب انحدار الأراضي نحو الخليج العربي.تتركز الثروة النفطية للعراق في المنطقتين الجنوبية أولاً، ثم الشمالية ثانيًا، والوسطى أخيراً ، تمثل محافظة البصرة التي تقع في ادنى الجنوب القلب النفطي للعراق من ناحية عدد الحقول والاحتياطي النفطي والإنتاج، فهي تضم (١٥) حقلاً تحوي نسبة (٥٩%) من الاحتياطي وتشكل ما نسبته(٧١%) من حجم الإنتاج الكلي، ومن ثم تأتي بعدها محافظتي ميسان التي تضم(٧%) من الاحتياطي، وذي قار التي تضم (٥%) ، وبذلك يشكل الاحتياطي للمحافظات الثلاث أعلاه نسبة (٧١%) من احتياطي العراق. وتشكل المنطقة الشمالية حوال (٢١%) من الاحتياطي ومن ضمنها محافظات(صلاح الدين ونينوى وديالى وأربيل والسليمانية ودهوك وكركوك)، إذ تمثل كركوك اغنى المحافظات الشمالية بالنفط الخام إذ تحوي(١٢%) من الاحتياطي وتنتج (٢٢%) من مجمل الإنتاج الوطني ،.أما إقليم كردستان(أربيل والسليمانية ودهوك) ، يشكل حوالي (٣%) من حجم الاحتياطي النفطي، والمنطقة الوسطى من العراق تشكل(٨%) إذ تحتوي محافظة بغداد على احتياطي يمثل(٥،٨%) من حجم الاحتياطي العراقي، وبقيت المحافظات تحتوي(٢،٢%).

---

(١) .لقد كان العراق حتى العام ٢٠٠١ في المرتبة الثانية إلا أن الاكتشافات النفطية التي تحققت في ايران منذ ٢٠٠٢ دفعت بالاحتياطي إلى ١٣٢،٤٦ مليار برميل نهاية عام ٢٠٠٥ ، وذلك راجع لاكتشاف نفطي كبير في بعض الحقول النفطية المجاورة لميناء بوشهر الجنوبي التي وصلت احتياطاتها إلى ٣٨،٥٣ مليار برميل وهي كلاً من : حقل الفردوس ٣٠،٦ مليار /برميل ، حقل ماوند ٦،٦٣ مليار/ برميل ، وحقل زاغة الذي قدر احتوائه على ١،٣ مليار /٢برميل

(٢) .طارق شفيق،((الدستور وإدارة الثروة النفطية)) . " الحوار المتمدن " العدد ٤، ص أوبك ، ((تقرير العام السنوي الثلاث كويت ، ٢٠٠٣)

٣. اهتمام الغرب بالنفط العراقي

تعد دول حوض منطقة الخليج العربي من اغزر المناطق الأخرى إنتاجاً للنفط، إذ تحوي حوالي ثلثي احتياطيات النفط العالمية، ومنذ التأميمات التي حصلت بعد النصف الثاني من القرن الماضي في كل من إيران والعراق خرجت هذه الاحتياطيات من سيطرة الغرب ومن حساب ميزانيات شركاته. منذ ذلك الوقت حاولت الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وشركاتها التعويض عن هذا النفط وتقليل من أهميته فاتجهت أولًا: نحو نفط بحر الشمال ولاية ألاسكا الأمريكية خلال مدة السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي، وثانياً: تحركت لاكتشاف مناطق جديدة واعدة في البحر الكاريبي وأراضي غرب أفريقيا. ولكن هذه المحاولات لن تملئ الفراغ لأن كمية نفط بحر الشمال وألاسكا محدودة وهي في تناقص حالياً، والمناطق الجديدة تعد فقط بكميات نفط قليلة ومرتفعة الكلفة، فضلاً عن تخوف الغرب من تحكم دول تسميها المارقة بمصادر الطاقة في العالم، وبالتالي ظهور قوة جديدة قد تشكل القوة السادسة في العالم مثل ما أراد أن يحدث عام ١٩٧٣م، عندما استعمل العرب النفط كسلاح في المعركة. ولهذا الأسباب لم يغيب نفط هذه المنطقة عن ذهن الغرب، رغم محاولاته في البحث عن بديل،إذ ظهرت نظرية غربية تبنتها بريطانيا تسمى (نظرية السيادة المحدودة) ومؤدى هذه النظرية أن ثروات البلدان النامية مفيدة للجنس البشري كله وتبعاً لذلك فإنه ينبغي أن تكون هذه الثروات تراثاً مشتركاً للإنسانية، ومن ثم فإن الدول المالكة لا تملك على ثرواتها سوى (الحراسة) وليس للحارس سوى حق نسبي هو إدارة تلك الثروات الموجودة في إقليمه لحساب الإنسانية، وقد ظهرت هذه النظرية بشكل واضح خلال مناقشات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وهذا ما دعا إليه المندوب البريطاني في هذه الجلسة، والهدف من هذه النظرية هو جعل الدول النامية التي يوجد في إقليمها ثروات طبيعية كالنفط والغاز مجرد حارس لهذه الثروات لحساب الآخرين (الإنسانية)، والمقصود به واقعاً، "الدول الصناعية الكبرى" ، ولقد كانت تلك النظرية محل نقد واستنكارٍ من قبل رجال السياسة والقانون والفكر في الدول النامية، وأشير في هذا الصدد إلى رأي الدكتور محمد بجاوي، القاضي الجزائري السابق في محكمة العدل الدولية، إذ قال: (لقد أصبح الجميع يقول اليوم فجأة أن ثروات البلدان النامية مفيدة للجنس البشري كله، ثرواتها وحدها من دون ثروات البلدان الصناعية). وأضاف (إن البلدان الصناعية لجأت إلى مفهوم "التراث المشترك"، لأنها تريد فقط أن تقتسم مع بلدان العالم الثالث ما تملكه من الموارد ولا تريد إطلاقا أن تقتسم ازدهارها مع البلدان المتأخرة). وقد استنكر الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين هذه النظرية بشدة في خطابه الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر القمة الأول لمنظمة (أوبك)، الذي انعقد في الجزائر سنة ١٩٧٥، وأوضح أنها ليست إلاَّ حجة لتبرير العدوان وإلغاء حق الشعوب على ممتلكاتها التي استرجعتها بالعمل والكفاح والتضحيات. وعلق على هذه النظرية السيد أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي آنذاك قائلا:(لن تأخذ الدول المصدرة للبترول بعد اليوم في أية اقتراحات تهدف إلى فرض الوصاية عليها من أجل تحديد أسعار نفطها) وأكد السيد جامسيدا موزيغار وزير النفط الإيراني آنذاك على رفض إيران لهذه النظرية عندما قال: (إن الأمم المنتجة للمواد الخام – ومصدري النفط كرواد أوائل – قد بلغت سن الرشد، إذ أنها قادرة على الدفاع عن حقوقها في السيادة من الناحية السياسية ومجهزة لمتابعة طموحاتها الوطنية من الناحية الاقتصادية) وقال أحد الكتاب الغربيين وهو الفريد غروسير: (لقد كان أولى بنا نحن الغربيين أن نهتم بتصحيح التوزيع غير العادل لثروات هذه الأرض عندما كنا نحن المستفيدين الرئيسيين منها) [١]. ولكن بعد انتهاء القطبية الثنائية في العقد الأخير من القرن الماضي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم في بداية القرن الحالي. إرادة هذه الدولة السيطرة على مصادر الطاقة وحدها، ومن ثم إعطاء جزء من هذه الغنيمة

(١) د. طلال ياسين ، مرجع السابق، ص ٤١.

للدول التي توليها، وقد بدأ الترويج لهذا المشروع إعلامياً في المرحلة الأولى من خلال ما طرحه كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية من أجل تهيئة الرأي العام العالمي والأمريكي للمرحلة الثانية وهي احتلال منابع النفط العراقي، وقد وبدأ نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني عام ١٩٩٩ أثناء محاضرة أمام معهد النفط في لندن " إن بحلول عام ٢٠١٠ سنحتاج إلى ٥٠ مليون برميل إضافي يومياً، و لهذا من أين سنأتي بالنفط؟... وقال: يبقى موضوع النفط بشكل أساسي مهمة الحكومة. بينما تقدم العديد من المناطق حول العالم فرص نفطية واعدة لا بأس بها فإن الخليج العربي بما يحتويه من ثلثي نفط العالم و بأقل تكلفة يبقى المكان الذي يحتوي الغنيمة الكبرى" وأيضاً عبر بهذا الاتجاه مدير عام شركة كونوك وفيليبس الأمريكية أرشي دوهنام عندما قال: في شباط ٢٠٠٣ عن العراق " نحن نعلم أين توجد أفضل الاحتياطيات.. و استطرد قائلاً : ونحن ننتظر الفرصة للحصول عليها يوماً ما ."وكذلك عبرت الشركات البريطانية الكبرى للبترول عن اهتماماتهم بالنفط العراقي قبل الغزو. مشددتاً على رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للحصول على وعود من الإدارة الأمريكية . أن يكون لهم نفس مستوى وعدد فرص الشركات الأمريكية في لعبة حقول نفط العراق، بعد احتلال العراق مباشرة بدأت مرحلة جديدة من الاستثمار النفطي العراقي تمثلت بسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي على العراق بشكل كامل في ٢٠٠٣/٤/٩م، ومن ثم استيلائها السريع على حقول النفط الرئيسة والمصافي، وأن الشيء الوحيد الذي اهتمت به القوات الأمريكية في العراق ولم تدمره ولم تسمح بنهبه وسلبه هو وزارة النفط العراقية التي تحتوي على آلاف الخرائط الزلزالية القيمة [١]، وذلك من أجل استعمالها لاستكشاف النفط مستقبلاً، وبدأ وكأن الحكومة الأمريكية كانت تهيئ صناعة النفط العراقية كي تعمل باعتبارها شركة أمريكية تم تأميمها من العراق، إذ سارع الرئيس بوش للسيطرة على النفط العراقي وإخضاعه لسلطات الاحتلال بإصدار أمرٍ بتعيين (فيل كارول)[٢]، وهو مدير سابق رفيع المستوى لشركة شل للبترول وشركة فلور الهندسية العملاقة ليتولى إدارة صناعة النفط العراقي، ثم أصدر بوش في ٢٠٠٣/٥/٢٢م، أمراً تنفيذياً برقم (١٣٣٠٣) منح بموجبه حصانة لشركات النفط الأمريكية على جميع الأنشطة والتعاملات الخاصة بالنفط العراقي، وفي اليوم نفسه وتحت ضغط أمريكي بريطاني أصدر مجلس الأمن القرار(١٤٨٣) الذي رفع العقوبات السابقة المفروض على العراق قبل التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، التي كانت تتحجج بها الأمم المتحدة لاستمرار الحصار، ومباشرةً سمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي بمعرفتها وإيداع العائدات في حساب تديره سلطات الاحتلال، وهذا دليل على محورية النفط في احتلال العراق، ليس لكونه مورداً عراقياً ينبغي حمايته، وإنما لأنَّه غنيمة حرب ينبغي السيطرة عليها[٣]، ويبدو من هذا أن الولايات المتحدة كانت ومازالت عاقدت العزم على فرض سيطرتها الكاملة على النفط العراقي بأي شكل كان،(وقد وصف كارول دوره على أنه ليس مجرد معالجة الاحتياجات النفطية على المدى القصير والإصلاح الأولي لمرفق الإنتاج، بل أيضاً البدء بالتخطيط لإعادة تشكيل وزارة النفط العراقية لتحسين كفاءتها وفعاليتها؛ وبدء التفكير في خيارات العراق الاستراتيجية لزيادة طاقته الإنتاجية بقدر كبير)[٤]، وقد تم تقسيم عملية إعادة تطوير الصناعة النفطية العراقية خلال مدة الاحتلال إلى قسمين: القسم الأول:

---

(١) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) ثم أستبدل كارول في اكتوبر٢٠٠٣ ببوب ماكي من شركة كونكو فيلبس، وفي مارس ٢٠٠٤حل مايكل ستنسون محله من الشركة نفسها . ينظر: د. حسن لطيف كاظم، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) جيمس أ بول، نفط العراق، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٤) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٣،ص٢٠ وما بعدها.

شمل إصلاح و إعادة هيكلة البنية التحتية الموجودة والتي تضررت بالحرب، أما القسم الثاني: فكان يمثل الحلم الكبر التي سعت هذه الشركات ودولها للحصول على الجائزة الكبرى والمتمثلة بعقود مشاركة إنتاج طويلة الأمد ستأتي لاحقاً. وكانت هذه الشركات تعلم أن العقود التي ستمنح لها في ظل الاحتلال المباشر من خلال الضغط على الحكومة الفيدرالية المؤقتة أو الحكومة العراقية المؤقتة لن يكون لها صفة قانونية، إذا أراد الشعب العراقي يوماً أن يقاضي هذه الشركات أمام المحاكم الدولية. و لهذا السبب أرجئت الشركات مشروعها إلى مرحلة ما بعد صدور الدستور الدائم وانتخاب حكومة وطنية. بشكل عام فإن شركات النفط الغربية و الأمريكية كانت تريد الحصول على ثلاثة أشياء عندما تسيطر على النفط العراقي، و هي كما يلي:-

١. الحق في الحصول على الاحتياطيات النفطية: تريد الشركات فرص تضمن لها حق استنفاذ الاحتياطيات المؤكدة في الحقول العملاقة العراقية لسنوات طويلة، و هكذا يضمنون نموهم و أرباحهم المستقبلية.

٢. يريدون توقيع عقود مع الحكومة الوطنية تمكنهم من حجز هذه الاحتياطيات بشكل قانوني صريح لكي تصرح بها للأسواق المالية وهكذا تدفع أسعار أسهمها للأعلى.

٣. تحقيق أرباح مرتفعة: تحصل شركات النفط بشكل عام على أرباح عالية من خلال استثمار رؤوس أموالهم، في حقول تحوي كميات هائلة مؤكدة من النفط.

ولهذا السبب لجأت هذه الشركات إلى هذا النوع من العقود من أجل أن تتحقق أرباح مالية غير الاعتيادية من المبالغ الثابتة التي تتلقاها مقابل القيام بالعمليات الاستكشافية، فضلاً عن حصولها على ضمانات لتغطي مخاطر الاستكشاف غير التجاري ومخاطر انخفاض الأسعار العالمية، وقد استطاعوا تضمين عقود جولات التراخيص بنود تجنبهم المخاطر السياسية التي قد تنتج عن إمكانية رفع نسب الضرائب أو ازدياد متطلبات الإجراءات التنظيمية. من خلال الزام الحكومات الوطنية العراقية في عقود طويلة الأمد تضمن ثبات شروط الاستثمار أو ما يسمى بالثبات التشريعي، فإن جميع هذه المتطلبات تم تلبيتها من خلال آلية عقود مشاركة الإنتاج .

المطلب الثاني
تعريف وبيان نشأة عقود المشاركة

بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣م، سعت الحكومة العراقية إلى استثمار الثروة النفطية باعتماد أسلوب استثماري نفطي جديد أطلق عليه جولات التراخيص والتي اختلف الخبراء والمهتمون بشؤون النفط في تصنيفها ضمن أسلوب عقود الخدمة[١]،أو أسلوب عقود المشاركة في

---

(١) الشروط العامة لعقود الخدمة:-

أ. تعدّ شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الشرعي للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة فضلاً عن سلطة التصرف فيه وتوكل الحكومة أمر البحث عنه وتنميته وإنتاجه إلى الجهة التي تملك رأس المال الكافي والخبرة الفنية اللازمة.

ب. تلتزم الشركة الأجنبية بالتنفيذ الفعلي للاستثمار بعد (٦) أشهر من توقيع العقد.

ج. تلتزم الشركة الأجنبية بان توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات العملية النفطية وتتحمل المخاطر وتعدّ هذه الأموال قروض بدون فائدة تدفعها الدولة في حالة اكتشاف النفط بكميات تجارية فقط وعكس ذلك تتحمل الشركات الأجنبية وحدها النفقات بدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض.

د. تكون مدة سريان العقد قصيرة بالمقارنة بالمدد التي كانت عليها عقود الامتياز بل حتى عقود المشاركة، ففي العقد المبرم بين الشركة الوطنية العراقية وشركة أبراب الفرنسية كانت المدة (٢٦) سنة.

الإنتاج[1]،وأن هذه الصيغة من التعاقد قدمتها مجموعة النفط والطاقة التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية في نيسان ٢٠٠٣م، وأن تلك المجموعة "طرحت نموذجها المفضل الذي سعت لتحقيقه من خلال احتلال العرق لخصخصة قطاع النفط، الذي جاء في صيغة من صيغ التعاقد النفطي يطلق عليها (عقود تقاسم الإنتاج)... وهي العقود التي تفضلها شركات النفط الأمريكية ، أن تلك العقود لم تجد لها قبولاً من قبل المنتجين الرئيسين للنفط في الشرق الأوسط، وفي مقدمتهم السعودية وإيران والكويت، لأنها تمنح الشركات قسطاً من السيطرة وحصة في الأرباح، تفوق ما تمنحه للطرف الوطني.

وظهرت هذه العقود في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إذ حصلت تغيرات كبيرة في الاستثمار النفطي، نتيجة ظهور شركات النفط الوطنية في البلاد المنتجة وظهور الشركات المستقلة

هـ. يحصل الشريك الأجنبي في مقابل الالتزامات المالية التي تحملها على حق شراء كمية معينة من النفط المنتج وبأسعار مدعومة، ويحصل على أرباحه المتفق عليها عيناً أو نقداً وفقاً لما متفق عليه في العقد.

و. يتولى الشريك الأجنبي إدارة العمليات أثناء مدة البحث والتنقيب عن النفط مع أخذ رأي الشركة الوطنية، وتكون إدارة عمليات التشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والوطني، وبعد مرور مدة زمنية محددة في العقد تنتقل الإدارة إلى الشركة الوطنية.

ز. لا تقل نسبة حصة الدولة من النفط المنتج عن (٨٠%) من الأرباح، والشريك الأجنبي حوالي (٢٠%).

ح. تخضع الأرباح التي يحصل عليها الشريك الأجنبي للضريبة وحسب الاتفاق في العقد.

ط. لا يجوز للشريك الأجنبي استخدام الاحتياطي النفطي رهيناً لغرض الاقتراض أو غيره.

للمزيد من التفاصيل ينظر: سراج حسين أبو زيد، مرجع سابق،ص٧٧ وما بعدها. ونسرين عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٤٠٨ . وعبد الرحيم محمد سعيد، مرجع سابق، ص١٣٧.

([1]) الشروط العامة لعقود المشاركة في الإنتاج:-

أ. تنص عقود المشاركة على أن يشارك الجانب الوطني بحصة من رأس مال الشركة القائمة بالعمليات ويشتركان بصورة متكافئة في استثمار النفط وفي إدارة العمليات النفطية المختلفة.

ب. تتراوح مدة العقد ما بين (١٥-٢٥) عام.

ج. تكون ملكية النفط المنتج والتصرف فيه من حق كل من الشريكين الوطني والأجنبي، كلا حسب حصته في المشاركة.

د. تنص عقود المشاركة على أن يتحمل الشريك الأجنبي وحده مصاريف البحث والتنقيب وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية تتحول المصاريف على الطرف الوطني.

هـ. لا تزيد حصة الشريك الوطني في كل الأحوال على (٧٥%) والباقي للشريك الأجنبي.

و. يحصل الشريك الأجنبي على نسبة من الأرباح نقداً أو عيناً حسب الاتفاق.

ز. يدفع الشريك الأجنبي الضريبة المترتبة عليه للدولة المضيفة عن نصيبه من الأرباح.

ح. يحصل كل طرف على الأرباح المتفق عليها بعد خصم نسبة الربح للدولة ونفط التكلفة وبعدها يتم اقتسام أرباح نفط الربح.

ط. يحق للشريك الأجنبي أن يستخدم الاحتياطي كرهين من أجل الحصول على قروض. للمزيد ينظر د. سراج حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص٦٢. د. أحمد عبد الحميد عشوش، مرجع سابق، ص٣٠٢.

في البلاد المستهلكة (أوربا الغربية) ودخول مستثمرين جدد إلى عالم النفط بأسلوب حديث أفضل بقليل من أسلوب الامتيازات القديمة التي استمرت طوال النصف الأول من القرن الماضي في استنزاف جانب كبير من الثروات النفطية للدول المنتجة، وكانت شركة أيني الإيطالية برئاسة(أنريكو ماتي)[١] هي من بدأت بطرح أفكار جديدة مقبولة لم تعرض من قبل من خلال صيغة تحافظ على قسم من حقوق الدول المنتجة في ثرواتها النفطية من خلال إشراكها في إدارة واستغلال هذه الثروات الكامنة في أراضيها مع الشركات الأجنبية المتعاقدة معها[٢]،التي تعرف باسم عقود المشاركة. ويعرف عقد المشاركة بأنه:" عقد بين الدولة المنتجة للنفط أو الشركة الوطنية التابعة لها من جهة، وبين الشركة الأجنبية المستثمرة من جهة أخرى، بهدف القيام بمشروع مشترك في مجال الاستثمار النفطي في البلد المنتج في منطقة معينة ولمدة محدودة"[٣].وبمعنى أكثر دقة وتحديداً يمكن تعريف عقد المشاركة (هو عبارة عن اتفاق بين الدولة مانحة الامتياز من جهة، والشركتين الوطنية والأجنبية اللتين حصلتا على الامتياز من جهة أخرى ، بهدف القيام بمشروع مشترك جديد في مجال الاستثمار النفطي وتكون معظم أسهمه للدولة المنتجة، يقوم بعمليات الكشف عن المواد النفطية واستغلالها في منطقة محدودة من إقليم الدولة ولمدة زمنية معلومة، ويتحمل الطرف الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف وحده، وما عدى ذلك يكون الاشتراك متكافئاً في الالتزامات والحقوق) ولا يكون للشريك الأجنبي في المشروع أي حق ملكية على النفط المنتج من الناحية النظرية فقط، ولكن في الواقع العملي والتطبيقي وهو من يملك النفط المنتج، وتنحصر مهمته في إنتاج النفط الذي يتم توزيعه على الطرفين مناصفة بعد حساب كافة المصاريف والتي ترك تقديرها

---

(١) يعود الفضل في إرساء نظام عقود المشاركة النفطية في الشرق الأوسط إلى مدير شركة النفط الإيطالية (ENI) أيني، السيناتور (أنريكو ماتي) فبعد ما أقصي عن اتفاق الكونسورتيوم في إيران عام (١٩٥٤م) بقي غير مرتاح طوال السنتين التاليتين بعد هذا الاتفاق، مخصصاً معظم وقته وجهده للبحث عن حل لمشكلة الطاقة في إيطاليا التي كانت تعتمد على شركاته وكان عليه إيجاد موارد نفطية بديلة مستقلة لبلده، وكانت الفرصة مؤاتيه أمامه بعد العدوان الثلاثي على مصر عام (١٩٥٦م) بسبب تأميم قناة السويس وازدياد شعور الرفض المعادي للوجود البريطاني في المنطقة وعدم الارتياح للأمريكان وقد استغل هذا الحادث في إقناع الدول المنتجة بأن الشركات الأجنبية خدعوا حكومات المنطقة في عقود الامتياز السابقة. وقدم لهم صيغت عقود جديدة تقوم على أسس ومبادئ تختلف عن تلك التي قامت عليها الامتيازات القديمة، وبعد انتهاء أزمة السويس كان يتنقل بين القاهرة وطهران، وحظر مناقشات المجلس الإيراني الذي وضع قانون النفط الإيراني عام (١٩٥٧م) وهو القانون الذي تضمن العمل بعقود المشاركة التي سمحت للبلدان المنتجة في الاشتراك مع شركة النفط الأجنبية في عملية إنتاج النفط، وهو المبدأ الذي كانت ترفضه شركات النفط الأنجلو أمريكية، وكان لاقتراحات أنريكو ماتي أثر واضح في القانون الإيراني. وفعلاً استطاع أقناع مصر وإيران على تبني هذه العقود، وأجرى اتصالات مع ليبيا، ولكن لم يطل به العمر لاستكمالها. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحيم محمد النعاس، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) ولقد عبر رئيس شركة " أيني الإيطالية " ماتيعن رغبته في إشراك الدول المنتجة في استغلال ثرواتها النفطية بقوله:إن عمليات الاستغلال الأجنبي تثير حذر ويقظة الشعوب الإسلامية ولابد للشركات البترول من أن تعطيهم نسبة أكبر مما يحصلون عليه مقابل بترولهم ... فأنا لا أنوي إعطاءهم قسطاً اكبر من الأرباح فحسب، بل أنوي أيضاً جعلهم شركاء عمل معي في البحث عن البترول واستثماره. ينظر: د. سراج حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص٦٦، هامش٣.

(٣) د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط، مرجع سابق، ص٩٩.

للشريك الأجنبي.وأن السنوات (١٩٥٧-١٩٩٨) شهدت انتشار هذا النوع من العقود في الأماكن قليلة المخزون وصعبة الإنتاج وعالية التكلفة لتصل إلى نحو ما يقارب (١٦٠) عقداً، فقد كانت أعلى معدلاتها في القارة الأسيوية(٨٠) عقداً منها(٣٧)عقداً في إندونيسيا ثم منطقة الشرق الأوسط(٤١) عقداً، منها(١٧)عقداً في اليمن ثم منطقة شرق أوربا(٢٨) عقداً، منها(١٠)عقود في قرغيزستان، ثم منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي (٢١)عقداً منها(٧)عقود في غواتيمالا[١].

إمَّا العراق فقد رفض الدخول في مفاوضات مع الشركات حول عقود المشاركة، ولم يكن ضدها بل قد طالب بها من قبل تنفيذاً لنص المادة (٨) من اتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠م،التي نصت على(إذ تشكلت شركة خاصة لاستغلال النفط في العراق فيجب أن يباح للحكومة المحلية أو لمصالح محلية أخر بان تشارك إذا رغبت بما لا يتعدى(٢٠%) من رأسمال الشركة المذكورة)[٢]، وتأكد النص مرة ثانية في اتفاقيات شركات نفط "العراق١٩٢٥م، إذ جاء في المادة (٣٤) من اتفاقية شركة النفط التركية عام (١٩٢٥م) (يجب أن يُعْطَى العراقيون في العراق الحق في الاكتتاب بما يبلغ (٢٠%) على الأقل) وفي المعنى نفسه نصت المادة(٣٤) من اتفاقية شركة الموصل وكذلك المادة(٣٦) من اتفاقية شركة البصرة. وقد طالب العراق بالإسهام في رأسمال الشركات إلا أنها رفضت بحجة أنها شركات خاصة لا يمكن أن تطرح أسهماً للاكتتاب، واتجه العراق بعد ذلك اتجاها وطنياً وقومياً مغايراً بإصدار قرارات تأميم نفط العراق. ولكنه حاول في مدة العقوبات الاقتصادية من عام (١٩٩٠-٢٠٠٣) منح عددٍ من الشركات الروسية والفرنسية والصينية عقود مشاركة، الغاية منها سياسية لكسر الحصار الاقتصادي وفعلاً تمكنت الحكومة من توقيع هذه العقود إلاَّ أن الشركات لم تجرؤ على تنفيذها بسبب العقوبات الاقتصاديةً. أمَّا مشروع قانون النفط والغاز العراقي المقترح عام٢٠٠٧م، فلم يوضح طبيعة العقود الأجنبية التي يمكن لوزارة النفط والمجلس الاتحادي للنفط والغاز إبرامها، وأي شكل يجب أن تتخذهُ هذه العقود. وإنما أعطى للمجلس الاتحادي للنفط حرية اختيار النموذج العقدي الذي يراه مناسباً، هذه ما جاءَ به البند خامساً من الفقرة(ت) من المادة الخامسة، يتولى المجلس الاتحادي للنفط والغاز إقرار نماذج عقود التطوير والإنتاج واختيار نموذج العقد الملائم لطبيعة الحقل أو منطقة الاستكشاف أو الفرصة التي يتم عرضها، فضلاً عن أن وزارة النفط مكلفة بإعداد الخطط السنوية أو كلما دعت الحاجة من أجل الاستكشاف أو التطوير أو الإنتاج للنفط ولكن، ذلك مشروط بالتشاور مع الهيئات الإقليمية والمحافظات المنتجة وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة / ث / رابعاً. ويتخذ عقد المشاركة عادة إحدى صوره الثلاث[٣]:

أ. إمَّا أن يبرم العقد بين الدولة المنتجة من ناحية وبين إحدى هيئاتها الوطنية والشركة الأجنبية من ناحية أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لعقود المشاركة التي أبرمتها مصر مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركتي بان أمريكان وفيلبس عامي١٩٦٣، ١٩٦٤م.

ب. قد يبرم عقد المشاركة بين إحدى الشركات الوطنية التابعة للدولة المنتجة والشركة الأجنبية وذلك في الأحوال التي تخول فيها الدول المنتجة الشركات الوطنية التابعة لها الحق في التعاقد مع الشركات الأجنبية من أجل استغلال ثرواتها النفطية كما هو الحال في العراق،فقد خَوَّلَ القانون

---

(١) د. محمد صباح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج، مجلة الحكمة، عدد،٤، بغداد، تموز ٢٠٠٧، ص١٥١.

(٢) عبد الرحمن منيف، مرجع سابق، ص٨٥ .

(٣) د. غسان رياح، الوجيز في العقد التجاري، مرجع سابق، ص٣٠ – ٣١، د. سراج حسين أبو زيد، مرجع سابق، ص٧٠.

رقم(٩٧) لسنة ١٩٦٧م، شركة النفط الوطنية العراقية الحق في التعاقد مع الأشخاص الأجنبية لاستثمار الثروات النفطية.

ت. قد يمنح الامتياز للشركة الأجنبية بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية على أن يتم تأسيس شركة تكون للمؤسسة الحكومية نصف أسهمها أو اقل أو أكثر حسب الاتفاق، مثل اتفاق السعودية وشركة أوكسيراب الفرنسية عام ١٩٦٥م. يمكن القول: بأن هذه العقود تحقق العديد من المزايا للدول المنتجة[١]، بالمقارنة بعقود الأخرى، التي من أهمها :-

١. تمنح هذه العقود الدول المنتجة الحق برقابة ومتابعة أعمال الشركة الأجنبية القائمة باستغلال ثرواتها النفطية، وذلك بمالها من تمثيل في مجلس إدارة الشركة القائمة بالعمليات.

٢. أعفاء الطرف الوطني من المشاركة في نفقات البحث والتنقيب إلاَّ بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية، وبذلك فإنه بموجب هذه العقود تتجنب الدول المنتجة الخسارة الناجمة عن النفقات الضائعة في الوقت الذي تحقق فيه فائدة استثمار رأس مال أجنبي على إقليمها في أعمال البحث والتنقيب عن النفط.

٣. تتيح هذه العقود للشركة الوطنية المشاركة في عمليات إنتاج وتسويق النفط الخام التي تعدّ بحق من أدق وأهم مراحل الاستثمار النفطي وأكثرها تعقيداً، مما يتيح لهذه الدول الفرصة لاكتساب خبرات الشركات الأجنبية الكبرى في هذا المجال، فضلاً عن تكوين جيل من الخبراء الوطنين المتخصصين في شتى مراحل صناعة النفط.

٤. توفر عقود المشاركة عوائد مالية للدول المنتجة من الأرباح تصل إلى(٧٥ %) من الأرباح الصافية في بعض العقود،منها(٥٠%) مقابل الضرائب والريوع والإيجارات تطبيقاً لمبدأ مناصفة الأرباح، و(٢٥%) حصة الشريك الوطني في الأرباح الصافية.

٥. يحقق الجانب الوطني زيادة في حجم الإيرادات الاقتصادية، إذ تبلغ حصة الدولة ما يقارب(٧٥%) من صافي الأرباح في حين كانت لا تصل إلى(١٠%) في عقود الامتيازات السابقة والمشاركة الفعلية في الإدارة والمساهمة في التطوير والتخطيط[٢]، في استثمار الثروة الوطنية، فضلاً عن تدريب العناصر الوطنية على أسلوب العمل الفني والتسويق ودخول السوق العالمي للنفط في تلك المدة، وفي المقابل، فإن هذه العقود تحقق للشركات الأجنبية نوعاً من الاستقرار والاطمئنان في علاقاتها مع الدول المنتجة، وذلك باعتبار أنها أصبحت شريكاً لها وليست مجرد صاحب امتياز على النحو الذي كان سائداً في ظل عقود الامتياز وأخيراً إذا كانت الدول المنتجة قد استطاعت التوصل إلى صياغة تعاقدية جديدة، هجرت من خلالها نظام الامتياز القديم، فإنها لم تقف عند هذا الحد في استغلال ثرواتها النفطية، بل توصلت إلى صيغ تعاقدية جديدة أخرى،

([١])للمزيد من التفاصيل عن عقود المشاركة، ينظر: د. سعد علام، نحو استثمار الدولة لنفطها بنفسها، بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد،١٩٦٧،ص٥.ود .عبد الرحيم محمد سعيد، مرجع سابق، ص١٣٣وما بعدها.

([٢]) وقد حصلت الدول المنتجة بموجب عقود المشاركة على حوالي (٦٠%) من كل حقوق وممتلكات شركات النفط الأجنبية، مثال على ذلك الاتفاقية المبرمة بين السعودية وشركة أرامكو عام (١٩٧٤م) وكذلك اتفاقية حكومة البحرين وشركة نفط البحرين عام (١٩٧٤م) واتفاقية سلطنة عمان وشركة تنمية نفط عمان المحدودة المبرمة عام (١٩٧٤م) وغيرها من الاتفاقيات ، د. سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، مرجع سابق، ص١٥٥ وما بعدها.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات لعقود المشاركة، فهناك مجموعة من المآخذ السلبية على هذه العقود لأنها تعدّ متخلفة سياسياً واقتصاديا مقارنةً بأسلوب التأميم أو عقود الخدمة، لأنَّ عقود المشاركة وما شابهها من عقود تترك آثاراً سلبيةً على الاقتصاد الوطني وللأسباب الآتية[1]:-

١. تمنح الفرصة للطرف الأجنبي للمشاركة بأهم مرفق عام من مرافق الدول ألاَّ وهو النفط، ولا يمكن أن تؤدي هذه المشاركة إلى ثمار طيبة .

٢. أن الشركات الأجنبية عموماً تعمل على تحديد مساهمة الدولة في مرحلة الإنتاج للنفط الخام فقط من دون أن تمنحها حق رسم السياسة الإنتاجية.

٣. تقيد حرية الدولة المضيفة في مجال تسويق نفطها، إذ تحتكرها الشركة الأجنبية لصالحها باستثناء جزء قليل.

٤. أن منح عقود الاستثمار طويلة الأمد وكبيرة الحجم التي ترتبط بها الشركة الوطنية مع الشركات الأجنبية وبأسعار ثابتة وبالمقارنة مع تقلب الأسعار التجارية وإعطاء الأفضلية في الشراء للشركات الأجنبية مع خصم بالسعر يؤدي إلى إضعاف الشركات الوطنية والعمل على إخراجها من السوق.

٥. عدم منح الدولة المضيفة فرصة كاملة في المشاركة في عمليات الاستكشاف والتطوير والتصدير يؤدي إلى تقيد إمكاناتها لتطوير الخبرة الفنية الوطنية في مجالات التسويق والتعرف على الأسواق الخارجية، أمَّا في حالة التأميم فإن الشركات الوطنية هي التي تقوم بكل ذلك وبالتالي تكون كل واردات النفط للدولة وما ينجم عن ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

وأننا نضم صوتنا إلى الأصوات المطالبة بحصر عقود استثمار النفط والغاز في العراق بعقود الخدمة وتقديم المشورة الفنية، ومنح هذه الفرصة للشركات الوطنية العربية قبل الأجنبية لتكون خطوة صحيحة في مجال التكامل الاقتصادي العربي في المستقبل كل ما أمكن ذلك، وفي كل الأحوال فإن عقود المشاركة من وجه نظرنا لا تتلاءم مع حالة النفط العراقي للأسباب الآتية:-

١. أن تكاليف إنتاج النفط العراقي تعد الأقل في العالم، إذ لا يتجاوز استخراج البرميل الواحد أكثر من دولارين في أصعب الأحوال، في حين لا يقل عن (١٥) دولاراً في الدول الأوربية، وعقود المشاركة تمنح في الدول الأخرى عندما تكون الحقول النفطية المتعاقد عليها هي في البحر وتحتاج إلى منصات مكلفة أو على اليابسة وفي طبقات جيولوجية معقدة وغير مؤكدة الاحتياطات النفطية فيها.

٢. أن حقول النفط العراقية التي تم التعاقد عليها على أساس المشاركة هي حقول عملاقة ومكتشفة ومنتجة وتملك احتياطيات تفوق(١٠) مليار برميل في الحقل الواحد، ولاسيما حقل غرب القرنة وحقل الأحدب، في حين عقود المشاركة تمنح عندما تكون هذه الحقول صغيرة بالنسبة للاحتياطي النفطي.

٣. أن جميع الحقول العراقية الممنوحة للشركات هي مكتشفة وكميات الاحتياط النفطي محددة فيها، ولا يحتاج أن تمنح للمشاركة عكس ما موجود في الدولة التي لجأت إلى هذا النوع من العقود، إذ تكون إمكانية الاستكشافات غير أكيدة عندما تكون هذه الحقول داخل المياه البحرية وتكون الكلفة الاستثمارية عالية وإمكانية العثور على النفط الخام غير مؤكدة عند توقيع العقد بسبب ارتفاع عامل المخاطرة وبسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة والتكوينات الجيولوجية العميقة التي يوجد بها النفط الخام.

٤. أن معظم الدول التي أبرمت اتفاقيات المشاركة بالإنتاج هي ليست دولاً منتجةً للنفط الخام بشكل تجاري ولا تملك احتياطيات نفطية ضخمة[1].

([1]) محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سابق، ص١٣٤.

٥. تعد اتفاقيات المشاركة بالإنتاج من أسوأ أنواع العقود في تطوير القطاع النفطي ولاسيما في العراق نظراً للسلبيات التي تتضمنها فهي تعطي للحكومة رضا سياسي وتعطي للشركات رضا استثماري هائل وتُظهر بأن الحكومة تدير الأمور، لكن الحقيقة أن الشركات الأجنبية هي صاحبة القرار الأول من خلال الواقع العملي والقانوني.

٦. في عقود المشاركة تحتفظ الحكومة بالملكية القانونية للاحتياطات النفطية، ولكن الشركات الأجنبية هي المسؤولة عن تحديد مستوى الإنتاج وحجم النفقات التشغيلية.

٧. تقدر خسائر العراق من جراء تطبيق هذا النـــوع من العقود بين (٧٤-١٩٤) مليار دولار فيما لو تم اعتماد هذه الصيغ التعاقدية[٢].

٨. أود أن أوضح معادلة حسابية بسيطة لعقود المشاركة المنفذة حالياً في إقليم كردستان العراق الذي يحاول الوصول إلى إنتاج مليون برميل يومياً، وعليه فإن الواردات المتوقعة (بأسعار اليوم) ستكون (٥٦X١٠٠٠٠٠٠) دولار/ برميل = ٥٦ مليون دولار يومياً.

أ. تأخذ الحكومة ريع بنسبة(١٢%) وحسب النسبة المئوية يكون الريع ١٠٠/١٢ X٥٦=٦,٧٢مليون دولار يومياً.

يتم استخراج كلفة الإنتاج وهي بحدود ٢ دولار. إذن الربح الصافي يساوي الربح الكلي ناقص كلفة الإنتاج ناقص الريع، ويساوي ٥٦-٢-٦,٧٢=٤٧,٢٨ مليون دولار يومياً.

ب.وبما أن عقود المشاركة الحالية في كردستان تعطي ربحاً للشركات بنسبة (١٣-١٧%) من صافي الربح. فإن حصة الشركات بأقل تقدير تساوي ٤٧,٧٢ X ١٣% = ٦،٢٠٣٦ مليون دولار يومياً أي ما يعادل سنوياً ٦،٢٠٣٦X ٣٦٦ يوم = ٢٨٢،٢،٣٧٦ مليار دولار سنوياً.

ج. وعلى مدى (٢٥) سنة سيكون صافي ربح الشركة٢٨٢،٢،٣٧٦X ٢٥= ٥٧,٠٥٩,٤٠٠ مليار دولار.

وأن الشركات في كل الأحوال لم تستثمر أكثر من (٤-٨) مليار دولار مقابل حصة(٥٧,٠٦٠) مليار دولار، إذ كان السعر(٥٦) دولاراً للبرميل، وكلما ارتفع السعر ارتفعت الحصة، وهذه أرباح الشركة من منطقة واحدة فقط من العراق، فماهي الأرباح التي تحققها الشركات عندما نمنحها أكثر من سبعة تراخيص أي ما يعادل حوالي(٧٦%) من الاحتياطي العراقي المؤكد البالغ(١١٢) مليار برميل، أي أن حصة الشركة أكثر من ريع الدولة، من خلال هذا يتضح لنا عدم صلاحية عقود المشاركة بالإنتاج لحالة العراق لأنَّ هذه العقود لا تختلف عن عقود المشاركة في الإنتاج إلاَّ من حيث التسمية وأن هذا النوع من العقود أصبح غير مرغوب به في الصناعة النفطية المؤممة ولاسيما استغلال الحقول المكتشفة والمؤكدة والكبيرة مثل: حقل الأحدب، وغرب القرنة، وغيرها، وفي هذا النمط من العقود تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في تطوير الحقول النفطية بدون أن تكون هناك مجازفة. وتحدد هذه العقود نسبة مشاركة الحكومة العراقية برأسمال الشركة، كما تحدد نسبة الأرباح التي تحصل عليها الشركات من خلال النفط المنتج، وأن الأهداف السياسية كانت واضحة للعيان وراء توقيع مثل تلك العقود بالنسبة للحكومة العراقية السابقة.

---

(١) من هذه الدول إندونيسيا واليمن وقرغيزستان وغواتيمالا. ينظر: د. أمجد صباح عبد العالي، بدائل عن اتفاقيات المشاركة في النفط، مجلة الحكمة، العدد:٤٤، تموز ٢٠٠٧، ص١٥١.

(٢) د. احمد صباح عبد العالي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

المبحث الثالث
الخيرات البديلة للخصخصة ولأفاق المستقبلية

إن النظر إلى توزيع النفط بين الحكومة والشركات الأجنبية حسب عقود مشاركة الإنتاج لا تعطي فكرة كاملة عن عوائد الحكومة لأنه و في معظم الحالات هنالك ضرائب تضاف إلى هذه الحصص. فماهي البدائل عن هذه العقود؟ وهل أن النفط العراقي بحاجة إلى خصصة، هذا ما نتناوله في هذا المبحث بثلاثة مطالب: نخصص الأول لبيان آلية منح الشركات حصة الدولة من العائدات، ونبحث في الثاني الخيرات البديلة المطروحة أمام العراق، أما الثالث فنختم به هذا البحث بالإجابة على سؤال المهم هل العراق بحاجة للخصخصة القطاع النفطي؟

المطلب الأول
آلية منح الشركات حصة الدولة من العائدات

إن مناقشة موضوع توزيع العائدات المالية عادة ما لا يتطرق إلى ما يمكن اعتباره عدالة في التوزيع بقدر ما يأتي على ما سيحصل عليه كل طرف، و هذا ما يعني بلغة صناعة النفط 'ما سيتحمله السوق'. ولهذا تتحمل الشركة الأجنبية في معظم الاتفاقيات الخاصة بالمشاركة مخاطر مصاريف البحث والتنقيب عن النفط وحدها؛ لحين أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية، مع وضع حد أدنى لقيمة هذه المصروفات وتوزيعها على مددّ زمنية متعاقبة، وفي حالة اكتشاف النفط بكميات تجارية تنقل العمليات المتفق عليها كافة في العقد إلى الشركة التي يتولى الطرفان تأسيسها ويتحمل كل من الجانبين قسماً من المصروفات التي تنفق على عمليات تنمية حقول النفط المكتشفة واستغلالها كل حسب حصته في المشاركة، باستثناء الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا التي جعلت الطرفين يتحملان مخاطر الإنفاق على عمليات البحث والاستكشاف مناصفة[1].في دول الشرق الأوسط مثل الكويت وإيران والسعودية فإن عقود مشاركة الإنتاج تمنح بموجب نصوص الدستور أو قوانين استغلال الثروات النفطية، كما يمكن للشركات الأجنبية في مثل هذه البلدان المشاركة بعقود خدمات تقنية لقاء مبالغ ثابتة. أما في روسيا وفنزويلا وبالرغم من أنه تم منح العديد من عقود مشاركة إنتاج في القرن الماضي، إلا أن هذه العقود كانت دائما موضوعاً للجدل ويبدو الأمر لنا حالياً أنه من غير المحتمل توقيع أية عقود مشاركة أخرى في هذه الدول. ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. فالدول المستهلكة الرئيسية للنفط تعمل على تخفيض التكلفة على اقتصادياتهم من خلال خفض أسعار النفط المستورد، وزيادة ومعدل المعروض. وعلى هذا فإنهم يعملون بكل طاقتهم لزيادة معدلات الاستثمار بغية زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة ضخ النفط إلى الأسواق العالمية. بما يعني تخفيض السعر للبلدان المستوردة بما يساعد شركاتها على زيادة فرص استثماراتها في الدول المنتجة للنفط مثل العراق الذي يعد النفط فيها المصدر الأساسي للإيرادات من هذه الاستثمارات، وإن الحكومات العراقية المتعاقبة لا تهتم بحجم الاستثمارات وطبيعتها، وإنما تهتم بحجم الإيرادات، إذ يلتزم كل من الطرفين الوطني والأجنبي بدفع (٥٠%) إلى الحكومة من صافي الأرباح بشكل ضرائب وريع وإيجارات، تطبيقاً لقاعدة مناصفة الأرباح، فضلاً عن الأرباح التي يحصل عليها الطرف الوطني، باعتباره شريكاً بالمناصفة في رأسمال المشروع، ومعنى هذا أن واردات الدولة المضيفة من أرباح المشروعات النفطية التي تدار بأسلوب المشاركة المتساوية تدر قرابة (٧٥%) من أرباح المشروع للشريك الوطني من الناحية الشكلية، ويحق للحكومة شراء (٢٠%) من الإنتاج لسد حاجة الاستهلاك المحلي وليس للتصدير، وذلك بسعر تفضيلي يقل (١٠%) عن متوسط

([1]) الطاهر منصور علي سعد، مرجع سابق، ص٣١٨.

الأسعار المخفضة[١]، ولكن في الواقع العملي لا تحصل الحكومات على هذه النسبة، والسبب في ذلك أن الشركات تجعل المصاريف على حساب الطرف الوطني، فضلاً عن أن شركات النفط في الواقع العملي تفضل دفع الضريبة على الريع وهو: نسبة مئوية محددة من قيمة النفط الإجمالية. تحصل الحكومة عليه من الشركات مقابل النفط. وإيجابية الريع هنا تمثل نسبة من الإنتاج و ليس الربح فيتم دفعه بصرف النظر عن ربحية حقل النفط. ولهذا تفضل الشركات الضرائب التي تفرض على الأرباح. ولهذا فهم لا يحبذون دفع مستويات ضريبة ثابتة كالريع من قيمة النفط، وطالما أن عدد البراميل المنتجة معروف والسعر أيضا، فإنه من السهل احتساب مبلغ الريع الواجب. من ناحية أخرى فإن ضرائب الأرباح تفرض على الربح المتبقي بعد خصم التكاليف من إجمالي الإيرادات. ولهذا فإن احتساب الضرائب بهذه العملية يعتمد على حسابات معقدة تتعلق بالتكاليف المطلوب تنزيلها من إجمالي الربح وكيف سيتم تسديد تكاليف رأس المال التي تمثل أكبر مبلغ يدفع في سنوات الاستثمار الأولى ، كما أن فرصة الشركات للتهرب من الضريبة تكون كبيرة عن طريق تضمين عقود المشاركة بنود قانونية متقنة ومعقدة للتقنيات المحاسبية تعيق الشفافية والوضوح. تعدمن قبل خبراء تعتمد عليهم الشركات يتقنون أعمالهم ويفهمون تفاصيلها أكثر من الحكومة التي تفرض عليهم الضريبة، فإحدى نتائج هذا التعقيد تكمن في اعتقاد الدولة المنتجة أنها حصلت على مستوى عالي من الدخل، ولكن في نهاية المطاف قد تجد نفسها تتلقى دخلاً أقل من الذي ساومت عليه. حتى الدول التي لديها خبرات في نطاق تطوير النفط فإنها ليست بمنأى عن مثل هذه المشكلة. فعلى سبيل المثال في المشروع الروسي 'سخالين ٢' نص العقد على أن جميع التكاليف المصروفة يتم اقتطاعها من العائدات الحكومية وليس من أرباح الكونسورتيوم المدار من قبل شركة شيل، وعند القيام بالتخطيط والإعداد الأولي للمشروع تم مضاعفة النفقات بشكل كبير. في شباط ٢٠٠٥ قام مكتب التدقيق الفيدرالي الروسي بمراجعة لاقتصاديات المشروع فوجد [إن مصطلح التكاليف المصروفة بالعقد كلف الحكومة الروسية حسب شروط العقد ٢,٥ بليون دولار أمريكي)، فضلاً عن ذلك فهذه العقود سببت مشاكل سياسية كبيرة أخرى للروس. ذاك أنه في حال تغيير الحكومات أو حتى المناخ السياسي أو الفلسفة السياسية التي كانت قائمة وقت منح هذه العقود، فإنه لا يمكن تغيير شروط عقود مشاركة الإنتاج لتعكس أولويات الحكومة الجديدة للبلد. وعادة ما تصل مدة عقود مشاركة الإنتاج إلى ما بين ٢٠ و ٣٠ سنة. ومثال على ذلك جورجيا، إذ وقعت الحكومة في عام ٢٠٠٠ عقد مد أنابيب توصيل النفط والغاز وهو مقارب لعقود مشاركة الإنتاج، هذا العقد تم توقيعه مع كونسورتيوم تقوده الشركة البريطانية للبترول لبناء خطوط أنابيب التوصيل المسماة 'باكو-تبيليسي- سايهنات' و لكن بعد الإطاحة بحكومة الرئيس إيدوارد شيفر ناتزي عام ٢٠٠٣، صرح الرئيس الجديد ميخائيل ساكاشفيلي " لقد علقنا بعقد بغيض مع الشركة البريطانية للبترول، لأنه بغيض حقاً"، ولكنه لم يكن باستطاعتنا تغييره .

أما يخص عقود جوالات الترخيص التي منحت بموجبها أحد الحكومات العراقية حوالي(٧٦%) من الاحتياطي النفطي العراقي الموكد البالغ(١١٥) مليار برميل عام ٢٠٠٩م، إلى الشركات الأمريكية والبريطانية بصور مباشرة من خلال عقود مشاركة مع الشركات الأم أو بصور غير مباشر بمنح هذه العقود إلى شركات أوربية وأسيوية تملك الشركات الأمريكية والبريطانية أغلب أسهمها، للمدة (٣٠) عام لا يمكن تغيرها أبدا مهما حصل، لأن هذه الشركات عندما صاغت بنود هذه العقود لم تنسى ما حصل لها عام ١٩٧٣م، في العراق ولهذا أحكمت صياغة هذه العقود، وإن نص المادة(١١١) من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥م، التي تنص أن " النفط والغاز ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، هذا النص من الناحية الشكلية صحيح وأن الشعب العراقي يملك النفط والغاز الموجود تحت سطح الأرض فقط، أما من الناحية

([١]) مديحه السيد حسن الدغيدي، مرجع سابق، ص ٨٣.

العملية فإن النفط والغاز عند فوهة البئر وحسب نصوص عقود جوالات التراخيص هو ملك لشريك الأجنبي؛ وفي هذا تناقض بين الناحية الشكلية والعملية لتطبيق المادة(١١١)، فضلاً عن أن الحكومة العراقية لا تستطيع التصرف بالنفط الموجود في الحقول التي منحتها إلى هذه الشركات. فإذا أرادت الحكومة مستقبلاً إجراء مناقشة حول هذه العقود(تعديل أو الغاء) مع شركات النفط الأمريكية والبريطانية فإن هذه الشركات ستطرح موضوع الأمن والمخاطر السياسية التي افتعلتها في العراق وقت إبرام العقود، والتي كانت تمثل محددات للاستثمار من قبل الشركات الأخرى. متجاهلين بالطبع الدوافع الحقيقية التي دفعت جيوش بلدانهم للاحتلال العراق وخلق الفوضى الخلاقة فيه من أجل الحصول على احتياطيات العراق النفطية الضخمة ذات سمة تكاليف الإنتاج المنخفضة. وعلاوة على ذلك فإن توقيع العقود بما تضمنته من شروط ثابتة، ستبقى على مدى الثلاثين سنة القادمة سارية لأنها قد ارتكزت على حالة مساومة أو توازن سياسي كانتا سائدتين وقت توقيعها. وكانت نتيجة هذه الحالة حصول العراق على صفقة نفطية هزيلة ستبقى مثار للجدل والنقاش.

المطلب الثاني
الخيرات البديلة

لقد طرحت عدة نماذج لمستقبل الاستثمار النفطي في العراق اعتماداً على تجارب دول سابقة في أماكن مختلفة من العالم ظن مؤيدوها أنها تصلح للتطبيق في العراق، مثلما حققت النجاح في تلك الدول. ويمكن حصرها في ثلاثة نماذج رئيسة هي: تجربة ولاية ألاسكا(صندوق الاسكا الدائم)، والحل النرويجي، وسياسة نيجيريا النفطية.

الفرع الأول
تجربة ولاية ألاسكا(صندوق الاسكا الدائم)[١]

أظهرت تجربة السنوات (١٠) الماضية ما آل إليه استئثار قلة من السياسيين بإيرادات ثالث أكبر ثروة نفطية في العالم من حرمان للمواطنين، ومن هدر لهذه الثروة، مما دفع عددٍ من المهتمين بشؤون العراق من أوساط عديدة سياسية وقانونية واقتصادية إلى تبني نمط جديد لاستثمار الثروة النفطية وذلك بمشاركة كل العراقيين في ملكية هذه الثروة النفطية والاستفادة من إيراداتها بصورة مباشرة، وذلك بتطبيق تجربة ولاية ألاسكا الأمريكية في بداية ستينيات القرن الماضي[٢]، في ظل

---

(١) اقترح ستيفن كليمونز من (مؤسسة نيو أميركيا) في مقال له نشرته صحيفة نيويورك تايمس يوم سقوط بغداد في (٩/نيسان/٢٠٠٣م) إن ينشئ العراق صندوقاً على غرار صندوق ولاية ألاسكا الأمريكية، يدفع لمواطني العراق حصصاً سنويةً من الإيرادات النفطية . وفي اليوم نفسه أيضاً تناولت مجلة الايكونوميست هذا الموضوع إذ كتبت: "إن من الحكمة دفع بعض النقود المستمدة من عائدات النفط إلى كل عراقي). ينظر: مجموعة باحثين، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، توماس ا. بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت ٢٠٠٧، ص٢٨١-٢٨٢.

(٢) بدأت ولاية ألاسكا بإنتاج النفط لأول مرة في الستينات من القرن الماضي، وكان النفط في هذا الوقت يستخرج من آبار متواضعة الإنتاج . وقد بدأ الإنتاج في أول حقل كبير فيها عام (١٩٦٧م) ، حقل (MC ARTHUR RIVER). وفي نهاية الستينات أكتشف أكبر حقل في أمريكا الشمالية وهو حقل (BAY PRUDHOE) المحتوي على (١١-١٢) مليار برميل في بداية سبعينات القرن الماضي وأثناء العمل في مشروع مد خط الأنابيب لنقل النفط عبر ولاية ألاسكا إلى خليج بروده أدركت حكومة الولاية أن الامتيازات النفطية الجديدة ستدر عائدات كبيرة. وفي عام (١٩٧٦م) صوت مواطنو ألاسكا على تعديل الدستور بهدف

ما يعرف ب(صندوق ألاسكا الدائم) وهذا النموذج نادى به عددٌ من الأكاديميين الأمريكيين بعد احتلال بغداد لتطبيقه على العراق في توزيع عوائد النفط في العراق من خلال العمل على إنشاء ما يطلق عليه صندوق العراقيين الذي يقوم على تخصيص جزء من عوائد النفط وتوزيع عوائدها مباشرة على المواطنين، أن هذه العملية تسمح للعراقيين بأن يستفيدوا من ثرواتهم التي حرموا منها على مدى العقود الطويلة الماضية، وأن هذه المشاركة تساهم في غرس جذور مصالح اقتصادية حقيقية لعموم المواطنين تخص حاضر ومستقبل العراق، إن إفساح المجال أمام العراقيين للمشاركة في إدارة الثروة النفطية سيترك تأثيراً إيجابياً لجمع شملهم ، باتجاه تخفيف حدة الانقسامات والنزعات القومية والطائفية ويسمح للعراقيين بالمشاركة في الرقابة والإشراف على تسيير إدارة الاقتصاد العراقي ضمن اقتصاد يقوم على حكم القانون، كما أنها تقلل من مخاطر وقوع ثروة النفط العراقية تحت احتكار نخبة تغلب المحسوبية والمنسوبية على المصلحة العامة [١]،وأن أول من اقترح تطبيق هذا النموذج في العراق هو الاقتصادي الأمريكي (ستيفن كليمونز)، وينص الاقتراح على إقامة صندوق يطلق عليه (صندوق العراقيين) تخصص له حصة ثابتة من العائدات النفطية بما يساوي (٤٠%) من إجمالي الإيرادات النفطية، وتتوزع أسهمه على العراقيين على افتراض أن العائدات تصل في ذلك الوقت حوالي (٢٠) مليار تأخذ الحكومة (١٢) مليار دولار لتغطية مصاريفها، أمَّا المتبقي فهو (٨) مليار دولار يتم إيداعها في صندوق العراقيين الذي يقوم باستثمار أمواله في مجموعة واسعة من المشاريع الاستثمارية والمالية، ومن ثم يقوم بتوزيع عوائد هذه الاستثمارات على العراقيين بصورة متساوية، وحسب رأي (ستيفن) إن هذا أفضل طريق لتجنب إمكانية تبديد هذه الثروة وتجاوز أخطاء الماضي ومظاهر سوء استعمال العوائد النفطية[٢].

أمَّا الاقتصادي الأمريكي (توماس) فقد اقترح آلية جديدة وهي تخصيص (٢٥ %) من الإيرادات النفطية إلى ذلك الصندوق بدلاً من (٤٠%) التي اقترحها (ستيفن) على أن يقوم الصندوق بتوزيعها مباشراً على العراقيين بدلاً من استثمارها، معللاً ذلك بأنه يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في العراق، فضلاً عن تفعيل النشاط الاقتصادي وكذلك اقترح توماس إنشاء صندوق آخر يختص بتوزيع حصة من الإيرادات النفطية على المحافظات العراقية مما يحقق العدالة في توزيع الإيرادات النفطية على جميع المواطنين مما يساعد في القضاء على التوتر الطائفي والعرقي الذي نشأ بعد الاحتلال. وأن هدف هؤلاء الاقتصاديين الأمريكيين من تطبيق نموذج الآسكا هو إبعاد التهمة عن الولايات المتحدة في أن حملتها على العراق ليست من أجل السيطرة على ثرواته النفطية. ويرى انصار إقامة صندوق توزيع عوائد الثروة النفطية في العراق، أنَّه سيساهم في تحقيق العديد من المزايا من أجل حماية الثروة النفطية هي[٣]:-

---

إقامة صندوق ألاسكا الدائم الذي يتولى استثمار (٢٥%) من الإيرادات التي تتقاضاها حكومة الولاية من تطوير احتياطي النفط . ويدير الصندوق مجلس أمناء خاضع للمسائلة من حكومة ومواطني الولاية . ويعدّ هذا الصندوق الأول من نوعه الذي يقوم بتوزيع العوائد التي يدرها استثمار أموال النفط. وفي عام (٢٠٠٢) بلغ رأس مال الصندوق (٢٣,٥) مليار دولار . ويتم توزيع المبالغ المحصلة من الاستثمار على جميع مواطني الولاية بتساوي. وبحلول عام (٢٠٠٢) بلغ إجمالي ما حصل عليه كل مواطن من الولاية منذ العمل بهذا الصندوق بشكل فعلي عام (١٩٨٢) حوالي (٢١٩٠٢) دولار. ينظر: مجيد الهيتي ، مصدر سابق ، ص٣٣٣-٣٣٤.

([١]) مجموعة باحثين، النفط والاستبداد، مجيد الهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، مصدر سابق، ص٣٣٢

([٢]) توماس. ا. بالي، مصدر سابق، ص٢٩٠.

([٣]) توماس .ا. بالي، مصدر سابق، ص٣١٢-٣١٣.

١. إن إنشاء هذا الصندوق يساهم في تقوية الأواصر بين أبناء الشعب، وبالتالي يؤدي إلى حل الكثير من الخلافات السياسية من خلال خلق مسؤولية لدى المواطنين للحفاظ على الثروة النفطية وتحفيزهم على المشاركة في الحكومة.
٢. إن إنشاء صندوق توزيع العوائد النفطية يمكن أن يؤدي إلى زيادة كفاءة وقدرة الصناعة النفطية لأن مقدار الإيرادات يتوقف على الصناعة، وبالتالي هذا سيزيد من الضغط الشعبي لتطوير هذه الصناعة.
٣. إن إقامة هذا الصندوق يولد شعوراً لدى جميع المواطنين بأن النفط هو ملك لكل الشعب ويجب الانتفاع منه بالتساوي وبذلك يقلل من هيمنة مجموعة صغيرة على عائدات النفط .
٤. إن إقامة هذا الصندوق يساعد على رفع مستوى المعيشة لدى عموم المواطنين عن طريق تكوين دخل منظم لهم ويمكن الاستفادة منه في عملية الاقتراض من المصارف.
٥. إن إقامة مثل هذا الصندوق يؤدي إلى تخفيف هيمنة الدولة على الثروات النفطية ولا سيما إذا كان البلد يعتمد بنسبة أكثر (٩٠%) على الثروات النفطية وبالتالي تقويض الفساد والنهب .

وعلى الرغم من المزايا السابقة إلاَّ أن هذا النموذج لا يصلح في حالة العراق في الوقت الحاضر على رأي عددٍ من المعنيين وللأسباب الآتية[١]:-

١. إن توزيع الأموال على المواطنين يحظى بتأييد شعبي وسياسي واسع إلاَّ أنَّه يتعين علينا في الوقت الراهن عدم السعي وراء المكاسب الشعبية على حساب مصالح البلاد العليا في المدى البعيد، لأن هذا يؤدي إلى حرمان الحكومة من الأموال اللازمة للإنفاق على المشاريع ذات النفع العامة. ولاسيما المشاريع التي يمكن أن تدر دخلاً يعوض عن النفط عند نفادة.
٢. إن البنية التحتية العراقية الآن بحاجة لإعادة الأعمار وهذا يتطلب زج جميع الإيرادات النفطية على مدى أعوام عديدة لتمويل مشاريع إعادة البناء ذات الكلفة العالية[٢].
٣. يتطلب مثل هكذا مشروع مجتمع ديمقراطي ووجود رقابة فعالة وبنية تحتية فنية وإدارية واسعة ومتطورة تعتمد على وجود سجلات وإحصاءات دقيقة للسكان وهو ما يفتقر إليه العراق في الوقت الحاضر .

ويرى الباحث أن صعوبات تفاصيل هذا المشروع يجب إلَّا تكون سبباً كافياً للتخلي عن مبدأ الحد من قدرة بعض الأقاليم والأحزاب المتنفذة في التصرف بمصادر الثروة النفطية، فالمهم في الوقت الحاضر تحديد آلية جديدة تتركز بشكل أساسي على تحديد نوع العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، وكيف يستطيع الأخير فرض رقابته بشكل مباشر على الحكومة ولا يسمح لها من جديد باحتكار ملكية وتوزيع الثروة الطبيعية على إقليم واحد أو حزب واحد، ولعل إقامة صندوق للعراقيين وهو خير وسيلة لتحقيق هذه العلاقة الجديدة ، التي تحظى بقبول قطاع كبير ممن يعانون من البطالة، ويرون بأم أعينهم كيف يسرق معظم المتنفذين في الدولة هذه الثروة، لأن هذا الاقتراح سوف يوسع من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساساً قوياً للتحول إلى الديمقراطية.

([١])فالح عبد الجبار، عراق ما بعد الحرب سباق من اجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم(١٢٠) آيار ٢٠٠٤، ص١٢.

([٢]) مجيد الهيتي، مصدر سابق، ص٣٣٠.

الفرع الثاني
الحل النرويجي

يستند هذا الحل على أساس إنشاء صندوق النفط والادخار، الذي يقوم بعملية الفصل بين إيرادات النفط والإيرادات والنفقات العامة غير النفطية، وتتم إدارتهُ من قبل مؤسسه فرعية تابعة للبنك المركزي، ويساهم الصندوق في زيادة شفافية ادخار العوائد النفطية وبيان حجم العجز غير النفطي والمبالغ المقترضة، أو المراد توظيفها من خلال وضع آلية تساعد على تحقيق تنمية هذه الموارد التي تمتلكها الدولة، ويتصف النموذج النرويجي في منح التراخيص المشتركة بعدة سمات هي[١]:

١. تكون الدولة شريكة في صيغة التعاقد في المشاريع المشتركة وهي التي تقرر حصتها من المشروع
٢. مدة الاستكشاف ست سنوات قابلة للتجديد إلى عشر سنوات وفق شروط محددة.
٣. تختار الدولة جهة التشغيل وعلى الشركات التي تحصل على التراخيص أن تبرم اتفاق تشغيل مع تلك الجهة.
٤. تحصل الدولة على الضرائب مباشرةً ويتم التفاهم على كل الأمور المالية أثناء عملية التعاقد باستثناء برنامج العمل، إذ إنه قابل للتفاوض ولا تطلب أية علاوات مالية .
٥. تنوع الشركات في كل مشروع من المشاريع ويشمل ذلك توليفة من شركات نفط وطنية ودولية ، لأن كل شركة منها تجلب إلى المشروع خبرات متنوعة وتعمل كل منها رقيباً على الأخرى .
٦. تقدِّم الدولة، قبل الشروع بطرح التراخيص من خلال مؤسسة النفط الوطنية مسحاً زلزالياً يشمل المنطقة المراد العمل بها لتقيم المخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد عندما يطرح على الشركات لتقديم عطاءاتها فإنها تطالب بتقديم تقييماتها وبرامجها المقترحة .

إلاَّ أن نجاح هذه التجربة في النرويج لا يعني أنه بالإمكان نجاحها في العراق، فالنرويج عملت على بناء المؤسسات الديمقراطية، وركزت على نظام السوق المفتوح وذلك قبل اكتشاف النفط فيها ، وهذا ساعد الحكومة النرويجية للقيام بالإدارة الحميدة للقطاع النفطي[٢]، أمَّا العراق فقد عانى من الفوضى والفساد الذي أدى إلى تمزيق لحمة هذا الوطن؛ ومع ذلك فإن المجموعة الدولية للأزمات تؤيد هذا الخيار، إذ ترى وجوب إعطاء اعتبار جدي لإنشاء صندوق خاص منفصل عن الميزانية العامة، تديره هيئة إدارية مستقلة بنفسها لا تكون تابعة لأية سلطة وبنفس الوقت تخضع للرقابة البرلمانية[٣].

---

(١) د. عمر حاتم محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة الحكمة، العدد ٢٠، السنة السابعة، ص٢١.

(٢) نانسي بيروسال، الثروة النفطية، عون كبير أم عائق اكبر إمام أفاق التنمية في العراق، في النفط والاستبداد والاقتصاد السياسي للدول العربية، مصدر سابق، ص ٣٧٧ .

(٣) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) تفكيك العراق، عملية دستورية، إيجاز كرايستر جروب للشرق الأوسط، التقرير رقم (١٩) في ٢٠٠٥/٩/٢٦م ،ص٢١ .

الفرع الثالث
سياسة نيجيريا النفطية[١]

تعد نيجيريا إحدى أهم الدول في أفريقيا، وذلك نظراً لتوافر مجموعة عوامل ساعدت في إضفاء هذه الأهمية ، سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي يحتويها هذه البلد، لا سيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط إذ تنتج نيجيريا حوالي نصف إنتاج النفط الأفريقي وهذا ما جعل نيجيريا الدولة الأكثر فاعلية في أفريقيا[٢]، بشكل عام، وتعد نيجيريا خامس أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك وثامن أكبر منتج في العالم، إن الثروة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد النيجيري هي النفط الذي يسهم بحوالي (٩٠%) من الدخل القومي النيجيري، وهناك من يشير إلى أن اكتشاف النفط في نيجيريا يعود إلى عام (١٩٣٨)، إلاَّ أن أكثر المصادر تؤكد اكتشاف النفط عام (١٩٥٨م) وتتمركز مناطق إنتاجه في (بورت هاركوت) في دلتا النيجر، إذ يبلغ عدد الحقول النفطية فيها (٦٠٦) حقلاً نفطياً[٣]، وهي أهم دولة أفريقية في المجال النفطي كما أنها دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، وتأتي أهمية نيجيريا لأنها تصدر يومياً حوالي (٢,٤) مليون برميل يومياً من النفط الخام. وهي بهذا تنتج أكثر من نصف إنتاج القارة الإفريقية البالغ (٤,٥) مليون برميل يومياً من النفط الخام[٤]. ويبلغ حجم احتياطي النفط المؤكد في نيجيريا حسب

---

(١) نيجيريا هي إحدى دول غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي ونظام الحكم فيها جمهوري اتحادي فدرالي تحدها من الشمال النيجر ومن الغرب أنين ومن الشرق تشاد والكاميرون وفي الجنوب تطل على خليج غينيا . وأول من اكتشفها البرتغاليون في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. وبعدها خضعت للاستعمار البريطاني من عام (١٨٦١م) إلى عام (١٩٦٠م) وهو عام استقلالها وهي عضو في منظمة الكومنولث البريطاني. وتتكون من (٣٦) ولاية تشكل بمجموعها دولة نيجيريا، ويبلغ تعداد سكانها حسب إحصاء عام (٢٠٠١م) (١٢٦,٦) مليون نسمة. يشكل المسلمون نسبة (٥٠%) من السكان وهم يسكنون وسط وشمالي البلاد إمَّا الديانة المسيحية فتشكل نسبة (٣٥%) من السكان وأمَّا الديانات الطبيعية فتشكل نسبة (١٥%) وأصل السكان هم من العرق الزنجي ذات البشرة السوداء ولا توجد دولة في القارة الإفريقية تتنوع وتتعدد خصوصيتها الاجتماعية (اللغة، العرق، الدين...) مثل نيجيريا، والتي تعد بمثابة دويلات صغيرة تم جمعها في إطار واحد هو الفيدرالية لتصبح جمهورية نيجيريا الاتحادية اسمها الرسمي وتشير الإحصاءات إلى وجود (٣٥٠-٣٧٤) مجموعة عرقية فضلاً عن وجود أكثر من (٢٥٠) لغة وما يزيد عن (١٥٠) ديانة. واللغة الرسمية في البلاد هي الإنكليزية. للمزيد من التفاصيل ينظر، أياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص١٦٠-١٦٦.

(٢) أحمد سوار، استقلال نيجيريا، سلسلة كتب سياسية ١٩٤، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٦١، ص٢٨٠ .

(٣) محمد عبد العاطي، النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

http//www.aljaezera.net/nr/exeres

(٤) متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: .

http//www.moo.gov.kw/magazna/arlindex.nsp.newsid.p.i.

تقديرات أوبك لعام (٢٠٠١) بين (٢٧-٣٥) مليار برميل من النفط الخام[١]، وقد جنت الحكومة النيجيرية أرباحاً طائلة جراء بيع النفط وصلت إلى أكثر من (٣٠٠) مليار دولار منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وقد ازدادت أرباحها خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف ، غير إن الواردات النفطية لم يتم توزيعها بالتساوي بين أبناء الشعب النيجيري وإنما استأثر بها أصحاب النفوذ فقط، وأن أكثر من (٧٠%) من الشعب النيجيري يعيشون تحت خط الفقر ولا يتعدى دخل الفرد منهم دولار واحد يومياً[٢]. وشهدت الأوضاع السياسية في نيجيريا تحولات مهمة في عملية تداول السلطة بعد استقلالها من الاستعمار البريطاني إذ انتقلت السلطة سلمياً من السيطرة البريطانية إلى أيدي النيجيريين في ١٩٦٠/١٠/١م[٣]. وبعدها شهدت نيجيريا ظاهرة الانقلابات العسكرية بشكل واسع فقد شهدت منذُ استقلالها (١٣) انقلاباً و(٩) حكومات عسكرية وحرب أهلية دامية عُرفت باسم (حرب بيافرا) التي راح ضحيتها أكثر من مليون إنسان[٤]، مما أنعكس سلباً على السياسة النفطية النيجيرية التي أصبحت حائلاً من دون وضع خطط استراتيجية ثابتة ومستقرة للسياسة النفطية النيجيرية ، وأن حالات الصراع التي تشهدها البلاد بين أبناء الشعب بسبب العرق والقبلية والتنافس من أجل السيطرة على عائدات النفط أثار حالة من الفوضى ، وهي نتيجة منطقية وحتمية بسبب سوء توزيع العائدات النفطية، وتشهد نيجيريا أيضاً ظاهرة انتشار المجموعات المسلحة التي تقوم بأعمال مسلحة ضد المنشآت والمصالح النفطية مثل استخراج النفط وبيعه بطريقة غير قانونية[٥]،وقد عملت الدول الاستعمارية على ربط نيجيريا بالديون الخارجية الثقيلة وهذا ما أدى إلى خلق أزمات اقتصادية حادة في البلد نتيجة اعتمادها على المساعدات التي تقدمها لها الشركات الأجنبية[٦]، المتغلغلة داخل نيجيريا، وما تفرضه من شروط وقيود تعد خرقاً لسيادتها واستقلالها، وتفقدها السيطرة الحقيقية في عملية صنع سياستها التي تخدم مصالحها الوطنية، ومن ثم فقدانها لاستقلاليتها في صنع سياسة البلاد النفطية، وعندما تولت إحدى الحكومات الوطنية الحكم في نيجيريا جاءت بنموذج لتوزيع الثروة النفطية على كل الأقاليم من أجل أن يستفيد الشعب النيجيري كله من هذه الثروات بالتساوي ومن دون غبن لأحد.

---

(١) متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: http//www.aljaezera.net/nr/exeres.

(٢) النفط والظلم في نيجيريا، النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، طبعة ٢١/كانون الثاني/٢٠٠٥م، ص١.

(٣)عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الإفريقية- من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٥، ص ٣١٥.

(٤) جريدة بابل البغدادية، العدد ٣٣٧١ في ٢٠٠٢/٦/١٢م.

(٥) التداعيات الداخلية بنيجيريا تساهم في رفع سعر النفط . متاح على شبكة الدولية على الموقع الإلكتروني: http//www.aljaezera.net/news/archive/archivel

(٦) إن الشركات العاملة في مجال استخراج وتكرير النفط في نيجيريا هي شركات أمريكية وأوربية (هولندية، وإيطالية، وبريطانية، وفرنسية) إلاَّ أن معظمها شركات أمريكية مثل شركة كواليو التابعة لموبيل وشركة اسكرافوس التابعة ليشفرون وشركة برأس التابعة لاجيب وبين يجتون التابعة لشركة تكساسكو، وكذلك شركة أمريكا ما وراء البحر وشركة أسو لغرب أفريقية وشركة تتسيبي وشركة الخليج وشركة دار لنج الدولية، المقال متاح على شبكة المعلومات الدولية الموقع الإلكتروني:
http//www.islamonline/oilarabic/al-dowalia/alhadth.

ويتلخص النموذج النيجيري في استثمار النفط بتبني البنك الدولي للتنمية استثمار العائدات النفطية وصرف (٨٠%) منها على الخدمات والبنى التحتية في البلاد مثل: الصحة، والتعليم، والكهرباء ...، و(٢٠%) تخصص للحكومة لنفقاتها على مؤسساتها وهذا النموذج قد ساهم في إنهاء العنف والحروب العرقية واختفاء المظاهر المسلحة في البلد وبدأ الشعب ينعم بجزء من الثروات الطبيعية وأصبح هذا العمل نموذج يُحتذى به من قبل العالم، لكن لا يمكن أن يطبق هذا النموذج على العراق في الوقت الحاضر لأنه من غير الممكن أن توضع عائدات النفط في البنك الدولي وهو يتولى عملية الإنفاق على الدولة العراقية .

ويرى الباحث أن المشرع العراقي أراد أن يستفيد من هذه التجارب وغيرها من التجارب الأخرى، عندما نص في مشروع قانون النفط والغاز لسنة ٢٠٠٧م، في الفقرتين (ت-ث) من المادة(١١) على إنشاء صندوقين لإدارة العوائد النفطية، يُسَّمى الصندوق الأول بصندوق الموارد النفطية وهو يمثل صيغة معدلة من الحل النرويجي ، الذي تودع فيه قسم من العوائد النفطية لتمويل ميزانية الدولة ودعم عملية التنمية في العراق إمَّا الصندوق الآخر فَيُسَّمى صندوق المستقبل الذي يودع فيه جزء من الإيرادات النفطية من أجل أجيال المستقبل[١]، وهو يشبه صندوق ولاية الاسكا، إلاَّ أن القانون لم يحدد الجهة التي تكون مسؤولة عن استثمار أو مراقبة صرف وتوزيع هذه العوائد كما هو الحال في تجربة ألاسكا والنرويج ومن الجدير بالذكر أن تطبيق تجربة ألاسكا والنرويج ونيجيريا قد اعتمدت على إحكام دستورية تمنع الحكومة من استعمال أرصدة صناديق النفط لأي غرض مخالف للأهداف التي أوجدت من أجلها، وكذلك هناك قوانين خاصة تضع هذه الإيرادات بعيداً عن سيطرة صانعي القرار السياسي فتحد من قدرتهم على التصرف في هذه الأموال، كما يتطلب تطبيق هذه السياسات وجود نظام قضائي مستقل وفعال وقادر على التصدي للفساد والسرقة، وكذلك وجود رقابة برلمانية نزيهة ومجلس نواب تشريعي ورقابي حر وليس مجلساً نقابياً، فضلاً عن وجود حكومة مؤسسات وليس حكومات أحزاب، وهذه الشروط غير موجودة في العراق، وأن تطبيق التجربة النرويجية أو ولاية ألاسكا أو غيرهما من النماذج في العراق أمر يحتاج إلى دراسات وتمحيص لمراحل نضوجها وأسس تطبيقها في هذه البلدان التي تختلف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن حالة العراق، وبالتالي لا يمكن التفكير بمثل هذه التجارب إلاَّ بعد سنوات من الاستقرار السياسي والاقتصادي ورسوخ الديمقراطية في العراق، والعمل على إتباع سياسة التدرج بهدف الوصول إلى تحقيق مصالحة الشعب العراقي[٢]، لذا فإن وضع الإيرادات النفطية تحت سيطرة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر مع وجود رقابة برلمانية فعالة يعد حلاً ناجحاً لاستغلال تلك الإيرادات، وتفعيل دور المادة(١١) من مشروع قانون النفط والغاز الخاص بإنشاء صناديق العائدات النفطية.

---

(١) ينظر المادة(١١) من مسودة قانون النفط والغاز المقدمة من مجلس الوزراء إلى البرلمان في١٥/شباط/٢٠٠٧م.

(٢) عصام الجلبي، مصدر سابق، ص١٦٥.

المطلب الثالث
هل العراق بحاجة للخصخصة القطاع النفطي؟

لا العراق ليس بحاجة إلى خصخصة القطاع النفطي بهذا الشكل والأسلوب، والكنه بحاجة إلى تكنولوجية متطورة لإعادة بناء الصناعة النفطية من جديد، إلاَّ أن الدول الكبرى وشركاتها والهيئات الساندة لها مثل وكالة الطاقة الدولية يجادلون ويصرون بأن الاستثمار الأجنبي هو الحل الفعال لتطوير العراق. و مع أن هذا الإصرار يجد أحياناً ما يبره من قدرات مالية ومهارات فنية تملكها الشركات متعددة الجنسيات، ولكن يمكن للعراقيين رد ذلك بقوة لان مثل هذا النقاش يتجاهل المهارات العراقية الواسعة بمجال الصناعة النفطية ،علماً فإن التكنولوجيا والإمكانيات التقنية المتطورة كلها يمكن استئجارها والاستفادة منها عن طريق عقود خدمات تقنية. ومع هذا فقد يكون النقاش منطقياً ومقبولاً في قسم من المناطق التي لا يوجد بها النفط بكميات تجارية مؤكدة أو يكون في مناطق صعبة ونائية تكون كلف الإنتاج فيها عالية، ولا سيما عندما يكون الحديث عن مدى مكانية هذه الدول في توفير رؤوس الأموال الآزمة للقيام بالبحث والتنقيب ومن ثم الاستخراج والإنتاج. من المؤكد أن هذه الدول تحتاج للشركات متعددة الجنسيات التي تملك ميزانيات تفوق عشرات المرات ميزانيات هذه الدول، فضلاً عن أن الشركات متعددة الجنسيات لديها الاستعداد لتحمل مخاطر الاستثمار خلال مرحلة الاستكشاف، في حين أن هذه الدول تحاول تجنبها خوفاً من تبديد الأموال العامة عبثاً .ومن جهة أخرى تختلف دوافع الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادية عن دوافع الحكومات الوطنية، فاستعداد هذه الشركات على تقديم رؤوس الأموال والإدارة التقنية للمشاريع وتحمل مخاطر الاستكشاف ينصب على تحقيق زيادة معدلات الإنتاج خلال مدة قصيرة وتعظيم الربحية من ذلك الإنتاجلحملة أسهمها. وفي أغلب الأحيان هذه الأهداف تتعارض مع تطلعات الدولة التي تأمل عن طريق هذا المشروع من تعظيم عوائد الحكومة الضريبية .فإن القوة السياسية اليمينية المتطرفة في أغلب الدول الرأسمالية وبمساعدة وزارات خارجياتها، واستخبارات دولها لها والثروة المتراكمة لدى شركات الأجنبية ساعدتها على زعزعة وإضعاف الحكومات في فنزويلا، والعراق، وليبيا، وإيران في المستقبل، وفي الوقت نفسه عملت في أماكن أخرى على تقوية الأنظمة غير الديمقراطية مثل حالة دول الخليج العربي . ولهذا السبب؛ كان التناقض الحاصل بين حالة امتلاك الثروات النفطية والديمقراطية في الدول ذات الإنتاجيات النفطية الكبيرة واضح للعيان. على كل حال فإن الذين يفكرون بتقليل هذا التجاذب عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية فهم في وهم محض، وفي واقع العملي فقد يبدو العكس صحيحاً. لأن الشركات النفط تعتمد في إبرام مثل هذه الصفقات المربحة، على أنظمة أوتوقراطية لفرضها بالقوة، ولا يمكن الحصول على مثل هذه الصفقات من أنظمة ديمقراطية. وللإجابة على السؤال السابق، هل العراق بحاجة إلى الخصخصة للقطاع النفط؟ حسب تقدّيرات مركز دراسات الطاقة العالمي، فإن تكلفة أنتاج وتسويق للبرميل الواحد من النفط العراقي يحتاج لتمويل بمعدل ١,٦ دولار أمريكي وبجمع هذا المبلغ مع تكلفة إنتاج التي تعادل ١,٥ دولار، فضلاً عن وتكاليف نقل وتوصيل بمقدار ٤٠ سنت للبرميل، وبهذا سيحصل العراق على عوائد تقّدر ب ٥٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد إذا كان متوسط السعر ٥٤ دولار للبرميل. وبمستوى أنتاج يتوافق مع حصة العراق من أوبك بحدود ٤ مليون برميل يومياً بحلول ٢٠١٨، وهذا يعني أن العراق يستهلك من احتياطه المؤكد سنوياً حوالي(١,٤٦٤,٠٠٠,٠٠٠) مليار وأربعة مئة وأربعة وستون مليون برميل يومياً، وبعائد مالي صافي يقدر بحوالي (٧٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وسبعون مليار ومئتا مليون دولار سنوياً، وبأخذ أسعار النفط الحالية بالحسبان فإن هذا سيسمح للعراق اقتراض الأموال الأزمة لتمويل تطوير الصناعة نفطية، قد يحاول القسم أن يبرر طرح أغلب حقول النفط العملاقة في العراق للاستثمار دفعة واحدة وإدخال الشركات الأجنبية لتستثمر في المناطق العراقية غير المستكشفة كونه يضيف عوائد إضافية للعراق، ولكن هذا ليس صحيح من الناحية العملية فالاستثمار الجديد قد يكون سلبياً

على الاحتياطي النفطي والعوائد، إذ قدر مركز دراسات الطاقة العالمي أن مستوى إنتاج العراق من جولات التراخيص سيصل إلى ما يعادل ١١ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وأن منظمة الأوبك محددة مسبق حصة كل دولة من الإنتاج ومنها العراق محاولة منها للتحديد حجم الإنتاج الإجمالي للوصول لسعر نفط معيّن، فبنود جولات التراخيص الموقعة مع الشركات الأجنبية لا تسمح العراق من الاستجابة لمطالب الأوبك بتخفيض الإنتاج في هذه الحقول مستقبلاً. وهكذا فقد يجد العراق نفسه في يوم قريب جداً مضطراً من أجل التوافق مع قرارات منظمة الأوبك لتخفيض أو توقيف إنتاج الحقول المستثمرة من قبل شركة النفط الوطنية، وبالتالي لأن في كل الأحوال والظروف ولا يمكن للعراق أن يصدر أكثر من ٦ مليون برميل يومياً في ضل أوبك، وبهذا تتحقق الخسارة بالإيرادات نتيجة هذا الإجراء، كيف يتصرف العراق بالنفط الزائد المنتج من قبل الشركات، ومن سيدفع تكاليف الإنتاج للشركات وهناك العديدمن الخيارات المتاحة أمام العراق للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية للتمويل العمليات النفطية مثل عقود إعادة شراء النفط مع الشركات الأجنبية،والتي تتيح للحكومة اتخاذ أفضل فرص التحكم بعملية القرارات النفطية وليس غل يدها الحد الذي يمكن أن يحدث كما في حالة عقود جوالات التراخيص..

والسؤال الذي يطرح هنا من الذي يسيطر على النفط العراقي؟ بموجب عقود جولات التراخيص (المشاركة) تحتفظ الحكومة العراقية بالملكية القانونية الشكلية للاحتياطات النفطية، ولكن في الواقع العملي فإن الشركات الأجنبية هي المسؤولة عن إدارة العمليات النفطية وتحديد مستوى الإنتاج وحجم النفقات التشغيلية. بحسب هذا النظام تتصرف الشركات الأجنبية مع الدولة المضيفة على أساس أنها شريك تجاري عادي وليس دولة ذات سيادة وسلطة عامة، تعمل لتحقيق مصالح الشعب الذي يملك هذه الثروات بموجب مواد الدستور، من خلال تأكيدها على أنّ النقاط غير التجارية لن يتم أخذها بنظر الاعتبار ومستثنياً بذلك حقوق الشعب ، على أساس أن هذه العقود محكومة بنصوصها الداخلية والتي يتم النظر إليها من خلال الأهداف و الظروف التيُصِيغَ على أساسها العقد ، إذ أنه ليس هنالك معايير ثابته في القانون العام يتم الاستناد إليها لمنح الشعب حقوقه عند صياغة هذه العقود .والأسوأ من هذا أن هذه العقود تضمنت ما يعرف "بالثبات التشريعي" والذي بمقتضاه لا تستطيع الحكومة المساس بالقوانين والسياسات الضريبية السائدة وقت إبرام العقد. أي أن هذه الفقرة تمنع أي صفة رجعية للقوانين المستقبلية. وهذا يعني أن أي حكومة وطنية تأتي في المستقبل لن يكون بوسعها إصدار قوانين تمس هذه العقود، لأن هذه العقود بموجب هذه الصيغة أصبحت من النواميس المقدسة التي لا يمكن أن يسمح لأي جهة في العراق مجرد التفكير بتغيرها . وقد تمكنت هذه الشركات من فرض سيطرتها على حوالي (٧٦%) من الاحتياطي المؤكد للمدة ٣٠سنة، بشكل مطلق من خلال:-

١. إعطاء عقود جولات التراخيص صفة قانونية أرفع من القوانين العادية العراقية الأخرى وبما فيها المواد الدستورية وهكذا فيما إذا حصل تضارب مع القوانين المستقبلية فإن لنص عقود جولات التراخيص الأولوية في التطبيق.

٢. تضمين العقود فقرات تتناول مخاطر معينة مثل الضريبة أو تغيير تنظيم شركة النفط الوطنية. بمعنى آخر إذا ازدادت معدلات الضرائب فإن من يتحمل العبء هو الشركة الوطنية وليس الأجنبية .ولكن على العكس من ذلك قد يتم مضاعفتها حسب العقد.

في حين توحي عقود جولات التراخيص بأنها ترك للحكومة حق الملكية والسيطرة على الموارد النفطية، ولكن في واقع الحال تقيد سلطات الدولة في التصرف بهذه الثروات بموجب نصوص العقد مثل ما هو الحال باقتسام العوائد إذ يكمن الجوهر المشكلة في التفاصيل الدقيقة . فضلاً عن أن أي خلاف لا يمكن حله في المحاكم الوطنية ، إذ بينت المادة(٣٧) من العقود آلية تسوية المنازعات بين الأطراف في حالة عدم تسوية النزاع بطرق الودية والخبير، يتم أحالتها إلى

التحكيم بموجب قواعد تحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس من خلال ثلاثة المحكمين المعينين وفقا للقوانين المذكورة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك في النزاع، وتكون لغة التحكيم هي اللغة الإنجليزية، ويكون الحكم نهائيا وملزما للطرفين في النزاع. غالباً ما تكون جلسات استماع النزاعات سرية وتتألف رئاسة هذه الجلسات من محاميّ قضايا تجارية و محكّمين تجاريين، وهم غالباً ما يميلون إلى تفضيل مصلحة الاستثمار الضيق ممثلاً بالشركات متجاهلين مصالح مواطني البلد المضيف الواسعة. إن حقيقة مستقبل النفط العراقي لا تقتصر ببساطة فقط على ما إذا كانت ملكية الاحتياطيات النفطية الغير مستخرجة هي ملكية الشعب أو الحكومات المحلية إذ أن الأسئلة الرئيسية الواجب طرحها والتي تحتاج إجابة من الحكومة العراقية في هذا المضمار هي: أولاً:من الذي يتحصل على عائدات البترول؟ وثانياً: من الذي يتحكم بالطريقة التي يتم تطوير قطاع النفط بها؟

الخاتمة :

أصبحت أساليب خصخصة النفط العراقي كثيرة ومتنوعة، وهي لا تندرج جميعها في إطار مخالفة القانون، بل هناك خصخصة قانونية تطبقها حكومة بغداد وإقليم كردستان، ولا سيما في اعتمادها على «عقود المشاركة في إنتاج النفط»، وهي عقود سيئة الصيت، وتصب في مصلحة الشركات الأجنبيّة، وقد روّجت حكومة بلاد الرافدين ووزارة الخارجية الأمريكية دعاية مفادها أنّ عقود جولات التراخيص النفطية التي أبرمت ها مع الشركات الأجنبية هي عقود علنية وشفافة ولم يكن لأي دولة أجنبية، سواء كانت الولايات المتحدة أو بريطانيا، أي أفضلية أو تمييز على غيرها. لا يمكن نكران صحة قسم من أجزاء الدعاية هذه. فجولات التراخيص أبرمت فعلاً من ناحية الأجراء والشكل بشفافية وعلنية لم يألفها العراق ولا دول المنطقة من قبل، وسياقات منح جولات التراخيص جاءت وفق قانون المناقصات المزايدات العراقي رقم(٣٢) لسنة ١٩٨٦م، التي لا تعطي أي أفضلية لأي شركة أميركية أو بريطانية، لكن ملاحظاتنا لا تتعلق بالشكليات الإجرائية التي عقدت بموجبها جولات التراخيص، بل بطبيعة عقود الجولات ذاتها، وبالنتائج الفعلية المتحققة على أرض الواقع لتلك الجولات وهذه اهم النتائج والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة هي:-

أولاً: النتائج:

١. جولات التراخيص التي أبرمت في العراق هي نوع خاص جداً في الصناعة النفط، والتي اختلف الخبراء والمهتمون بشؤون النفط في تصنيفها ضمن أسلوب عقود المقاولة (الخدمة الفنية)، التي تعني تأجير مقاول ليقوم بمختلف الفعاليات الإنتاجية في عقد أو عدة عقود لقاء أجر محدد، ولا هي من نوع عقود المشاركة في الإنتاج

٢. .أما شفافية التي تحدثت عنها الحكومة العراقية في عدم تفضيل أو محاباة الشركات الأميركية والبريطانية، فهي لا تصمد أمام حقائق الواقع التي أظهرت إن معظم هذه العقود حصلت عليها الشركات الأميركية والبريطانية العملاقة وبطريقتين: الطريقة الأولى: المباشرة، حين رست هذه العقود على الشركات الأصلية الأم الأمريكية والبريطانية. الطريقة الثانية: غير المباشرة، حين رست العقود على شركات صينية أو روسية تهيمن الشركات الأميركية على نسبة كبيرة من أسهمها.

٣. إن النقاش حول موضوع 'خصخصة' النفط في العراق يجري في معظم الأحيان بشكل مضلل وذلك من خلال التأكيد على الطبيعة التقنية للتعبير الذي يشير إلى الملكية القانونية لاحتياطيات النفط، تلك الطبيعة التي تفسح المجال للحكومات والشركات كي تنكر حقيقة سير عملية الخصخصة.

٤. هناك إهمال أو سكوت متعمد من قبل الحكومة في الإجابة على أسئلة عملية وعلمية مهمة حول معنى 'عقود مشاركة الإنتاج'، والمتبعة في صناعة النفط منذ عقد الستينات. ويتفق خبراء النفط أن غرضها سياسي في المقام الأول: فهي من الناحية الشكلية تبقي ملكية احتياطيات النفط الموجودة في باطن الأرض بيد الدولة، في حين أنها عمليا تعطي الشركات النفط المنتج عند فوهة البئر، فضلاً عن ذلك فإن الشركات الأجنبية لم ولن تنسى ما فعل بها العراق عندما قام بتأميم النفط عام ١٩٧٢م،فجاءت عقود جولات التراخيص التي منحت حوالي(٧٦%) من الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد إلى الشركات الأجنبية؛ بصيغة قانونية ومالية متشابهة ومعقدة، إذ احتوت هذه العقود على(٤٣) مادة أخضعت لشروط السرية التجارية من خلال تحصينها من أي تدقيق عام من قبل أي جهة، وربطت الحكومة العراقية بشروط اقتصادية لا يمكن تغييرها أبداً طيلة ثلاثة عقود مقبلة مهما تغيرت الحكومات.

٥. أضف إلى ذلك، استثنت الشركات النفط الأجنبية من أي قوانين جديدة قد تؤثر على أرباحها وهو ما يعرف (الثبات التشريعي)، وكذلك نصت على أن لا ينظر في نزاعاتها أمام محاكم البلد، بل في محاكم الاستثمار الدولية، والتي تتخذ قراراتها على أسس تجارية من دون اعتبار للمصالح والقوانين الوطنية الأخرى. وهذا يعني أن العراق عندما تبنى هذا النوع من العقود قام بخصخصة نفطه بشكل قانوني وتخلى عن سيادته على هذه الحقول للصالح الشركات الأجنبية . لهذه الأسباب فإن مشروع خصخصة قطاع النفط العراقي هو مشروع حساس للغاية، تم التخطيط له وتنفيذه من قبل الشركات الأجنبية بمساعدة وزارات الخارجية والدفاع لدولهم بغية صياغة وهيكلة صناعة النفط العراقية بما يخدم مصالح هذه الشركات ودولها، ومعظم هذه الخطط والهيكلة الجديدة انطوت على منح الشركات الغربية و الأمريكية حقوق بالاحتياطيات النفطية العراقية ولأول مرة للمدد تمتد لثلاثين عاما.

ثانياً: المقترحات:-

١. نقترح على الحكومة بأن هذه القرارات المهمة الخاصة بمستقبل النفط العراقي يجب ألا تؤخذ وراء الكواليس في جلسات مغلقة خارج العراق بل كان من الضروري أن تتخذ من قبل العراقيين أو على الأقل بموافقتهم .

٢. إصدار قانون النفط والغاز تنفيذاً لنص المادة(١١٢) من الدستور النافذ، وتضمينه عقود نموذجية يلزم الطرف العراقي بالتعاقد بها، فضلاً عن إخضاع المنازعات التي تحصل أثناء تنفيذ العقد للقضاء العراقي، وإلغاء شرط الثبات التشريعي من العقود.

المصادر:

أولاً: الكتب

١. أحمد سوار، استقلال نيجيريا، سلسلة كتب سياسية ١٩٤، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد ١٩٦١.

٢. جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٣.

٣. ستيف .هـ.هانكي . (في الشرق والغرب) تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية ترجمة محمد مصطفى القاهرة ،١٩٩٠.

٤. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٠.

٥. سعد علام القاضي، عقود الامتياز البترولية في الدول العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،١٩٧٢.

٦. صلاح عباس ، الخصخصة – مصطلح – التطبيق – مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.

٧. عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الإفريقية- من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٥.

٨. عصام رشيد، دور جهاز المصرفي في عمليات التخصيص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جمعية الاقتصاديين العراقيين، ١٩٩٣.

٩. غسان رباح، الوجيز في العقد التجاري الدولي(نموذج العقد النفطي)، منشورات دار الحلبي،ط١، بيروت١٩٨٨.

١٠. نانسي بيروسال، الثروة النفطية، عون كبير أم عائق اكبر إمام أفاق التنمية في العراق، في النفط والاستبداد والاقتصاد السياسي للدول العربية.

ثانياً: الرسائل:
١. علاوة نواري : خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية – دراسة تحليلية في أساس والأساليب والأثار ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،٢٠٠١.
٢. هناء السامرائي ، التخصصية والتنمية الاقتصادية (تجارب عالمية مختارة مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ١٩٩٤.
ثالثاً: الدوريات:
٣. أياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، تشرين الأول ٢٠٠٨.
٤. سعد علام، نحو استثمار الدولة لنفطها بنفسها، بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد،١٩٦٧.
٥. طارق شفيق،((الدستور وإدارة الثروة النفطية)) . " الحوار المتمدن " العدد ٤، ص أوبك ، ((تقرير العام السنوي الثلاث كويت ، ٢٠٠٣).
٦. عبد الحسين وادي العطية: الخصخصة في البلدان النامية ايجابياتها وسلبياتها . مجلة دراسات ، العدد ٢٥٠ العدد ١ كانون الثاني، ١٩٩٠.
١. عبد المنعم السيد علي ، القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص ، التخصيصية في مصر والعراق والجزائر نظرة تقويمية ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد ٧/أيار/١٩٩٠ .
٧. عمر حاتم محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة الحكمة، العدد ٢٠، السنة السابعة
٨. فالح عبد الجبار، عراق ما بعد الحرب سباق من اجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم(١٢٠) أيار ٢٠٠٤.
٩. اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا ، تقيم برامج الخصخصة في منطقة الاسكو ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص٣٢
١٠. المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) تفكيك العراق، عملية دستورية، إيجاز كرايستر جروب للشرق الأوسط، التقرير رقم (١٩) في ٢٠٠٥/٩/٢٦م
١١. محمد صباح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج، مجلة الحكمة، عدد،٤، بغداد، تموز ٢٠٠٧.
١٢. ناظم الشمري ، د. وفاء المهداوي ، تقويم التخصيصية في البلدان النامية مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق ، بحث مقدم إلى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة . بغداد، ١٩٩٣.
١٣. النفط والظلم في نيجيريا، النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، طبعة ٢١/كانون الثاني/٢٠٠٥م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:
١. محمد عبد العاطي، النفط في نيجيريا وعلاقته بالأزمة التي تعيشها البلاد، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
http//www.aljaezera.net/nr/exeres
٢. التداعيات الداخلية بنيجيريا تساهم في رفع سعر النفط . متاح على شبكة الدولية على الموقع الإلكتروني:
http//www.aljaezera.net/news/archive/archivel
خامساً: المصادر الأجنبية:
1. De Walle, V.N; (1989), "Privatization in Developing Countries" World Development ,Vol.,17, No.5.
2. Dountith , T, "The legal techniques of Privatization". (1994)
3. Smith, L.D., and Thomson, A.M. (1991), The Role of Public and Private Agents in the Food and Agricultural Sectors of Developing Countries FAO Economic and Social Development ,Paper NO. 105.
4. Stein, H. (1992).De- industrialization, Adjustment, The World Bank and the Africa, World Dev. Vol.20, No.1. Ap. 83- 95.Great Britain.